الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات

دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة (2005-2015).

تحت إشراف الدكتور:

بوشول السعيد ☜

إعداد الطلبة

الأشهب عبد الكريم ✍

زيـــدان وليـــد ✍

لجنة المناقشة

غربي هشام	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بوشول السعيد	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
مصباحي محمد الأمين	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهـــــداء

أهدي عملي المتواضع إلى شمعة عمري ، بلسم جراحي ،أمل حياتي و بسمة دنيتي إلى من سرى حبها في جسدي مع دمي ، إلى من غمرتني بحنانها و أحاطتني بدعواتها و إلى من كانت أروع ما وهبني الخالق عزّ و جلّ إلى من لا تكفيها كل الكلمات قدرها أمي الحبيبة مسعودة رعاها الله و حفظها .

إلى الغالي الذي اقتبست منه لقبي ، إلى المرشد الموجه الذي فتح لي درب الحياة و أنار لي طريقي لتخطي

الصعوبات إلى من غرس فيا روح الطموح و اعتز بوجوده على هذه الدنيا وإلى من منحني كل شيء بلا من ولا حساب

أبي الغالي عليه رحمة الله ""بلقاسم""..

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة و أحببتهم حتى الممات إخوتي و أخواتي الأعزاء

إلى جميع أخوالي و خالاتي و أعمامي الأحبى

إلى أصدقائي وزملائي في الدرب الجامعي

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل طلبة سنة ثانية ماستير "تجارة دولية"

وإلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم أوراق مذكرتي هذه .

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا .

*** عبد الكريم ***

الإهـــــداء

أهدي عملي المتواضع إلى شمعة عمري ، بلسم جراحي ،أمل حياتي و بسمة دنيتي إلى من سرى حبها في جسدي مع دمي ، إلى من غمرتني بحنانها و أحاطتني بدعواتها و إلى من كانت أروع ما وهبني الخالق عزّ و جلّ إلى من لا تكفيها كل الكلمات قدرها أمي الحبيبة رعاها الله و حفظها .

إلى الغالي الذي اقتبست منه لقبي ، إلى المرشد الموجه الذي فتح لي درب الحياة و أنار لي طريقي لتخطي الصعوبات إلى من غرس فيا روح الطموح و اعتز بوجوده على هذه الدنيا وإلى من منحني كل شيء بلا

من ولا حساب

أبي الغالي

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة و أحببتهم حتى الممات زوجتي الكريمة وابنتي قرة عيني

إخوتي و أخواتي الأعزاء

إلى جميع أخوالي و خالاتي و أعمامي الأحبى

إلى أصدقائي وزملائي في الدرب الجامعي

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل طلبة سنة ثانية ماستير "تجارة دولية"

وإلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم أوراق مذكرتي هذه .

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا .

*** وليد ***

شكر وعرفـــان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل عملا صالحا ترضاه وأدخل برحمتك في عبادك الصالحين، فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت.

وأسألك الله أن تجعل عملي هذا صالحا لوجهك الكريم وأن تنفعني به وتنفع كل من يقرأه.

أتقدم بالشكر إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة ثم نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل

بوشول السعيد

على إشرافه ومساعدته بتوجيهاته وإرشاداته،

التي كان لها بالغ الأثر على هذا العمل،

كما لا يفوتني ان أتقدم الى أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على قبولهم مناقشة هذا العمل، وكذلك إلى من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بالدعاء

الملخص :

تعتبر تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات قضية إستراتيجية لاقتصاد الجزائر والمملكة العربية السعودية في الوقت الحالي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه في تخفيض الخلل الهيكلي الموجود في التبادلات التجارية، كما تسعى كل من الجزائر والسعودية إلى تحقيق شراكة عادلة ومتكافئة من جانب الفرص وكذلك تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الإجمالي كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للجزائر والسعودية بالنقد الأجنبي.

وباعتبار الجزائر والسعودية من الدول التي تعاني الأحادية في التصدير حيث يسيطر النفط على 97% من إجمالي صادراتهم، ما يجعل اقتصادهم رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار النفط. وأحسن دليل على ذلك الأزمة النفطية سنة 1986، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل كبير وتسببت في انخفاض حجم الصادرات ما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري في تلك الفترة، لذا سارعت كل من الجزائر والسعودية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتحفيزات الضريبية والجمركية قاصدتين بذلك تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات والقضاء على وحدانية التصدير للنفط لكن في حقيقة الإستراتيجية لم تتغير منذ أمد بعيد مما يوحي بأن معظم الإجراءات المطبقة باءت بالفشل.

الكلمات المفتاحية : تنمية الصادرات خارج مجال المحروقات، التبادلات التجارية، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات.

Abstract:

The development of exports outside the hydrocarbons sector is a strategic issue for the Algerian and Saudi Arabian economies at present. This is due to the significant role it plays in reducing the structural imbalance in trade exchanges. Algeria and Saudi Arabia are also striving for a fair and equal partnership by opportunities, Trade, balance of payments and gross income. Exports are also the sole financiers of Algeria and Saudi Arabia in foreign exchange.

Algeria and Saudi Arabia are monopolized in export, where oil controls 97% of their total exports, making their economy vulnerable to foreign markets and oil price volatility. The best evidence of this was the oil crisis in 1986, when oil prices dropped significantly and caused a decrease in the volume of exports, which led to a deficit in the balance of trade in that period, so Algeria and Saudi Arabia to take a series of measures and tax and customs incentives, thus the development and diversification of exports Out of hydrocarbons and the elimination of oil export exclusivity, but in reality the strategy has not changed for a long time, suggesting that most of the procedures applied failed.

Keywords: Export development outside hydrocarbons, Trade exchanges, Trade balance, Balance of payments.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	I
♦ **الشكر**	III
♦ **ملخص**	IV
♦ **الفهرس**	V
♦ **قائمة الجداول**	VII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	IX
♦ **المقدّمـة العامـة**	أ- ط
♦ **الفصل الأوّل: الإطار النظري للصادرات**.....	01
المبحث الأول: الصـادرات (مفاهيم ومرتكزات).	03
المطلب الأول: مفهوم التصدير و أهميته وأهدافه	03
المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير	05
المطلب الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.....	08
المبحث الثاني: تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات	11
المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات	11
المطلب الثاني : تجربة كوريا الجنوبية و تايوان في تنمية الصادرات	12
المطلب الثالث : تجربة تركيا و ماليزيا في تنمية الصادرات	15
♦ **الفصل الثاني : تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات (الجزائر–السعودية) نظرة تحليلية**.....	**22**
المبحث الأول : الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة	24
المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2005-2015).....	24
المطلب الثاني: تطور الصادرات المملكة العربية السعودية خارج قطاع المحروقات (2006-2015).....	37
المبحث الثاني : جهود الجزائر والمملكة العربية السعودية في تنمية الصادرات	47
المطلب الأول: جهود الجزائر في تنمية الصادرات	47
المطلب الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في تنمية الصادرات	55
♦ **الخـاتمـة العامـة**.....	61
♦ **قائمة المراجع**.....	66

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2005-2015)	24
2.2	يوضح رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر (2005-2015)	26
3.2	بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)	29
4.2	هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)	31
5.2	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2015 - 2016)	34
6.2	العملاء الرئيسين لدى الجزائر في الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2010	36
7.2	تطور الصادرات والواردات السعودية (2006-2015)	37
8.2	يوضح رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للسعودية (2006-2015)	39
9.2	بنية الصادرات السعودية خلال الفترة (2006-2015)	41
10.2	هيكل الصادرات خارج المحروقات السعودية خلال الفترة (2014-2015)	43
11.2	التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية خارج المحروقات (2015 - 2016)	45
12.2	استراتيجية التنويع الناتج المحلي	55
13.2	استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية	56
14.2	استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية .	56
15.2	استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي .	57

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	تطور الصادرات والواردات الجزائرية(2005-2015)	25
2.2	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر(2005-2015)	27
3.2	تطور معدل التغطية خلال (2005-2015)	28
4.2	تطور حصيلة صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر (2005-2015)	30
5.2	هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)	32
6.2	تطور الصادرات والواردات السعودية (2006-2015)	38
7.2	تطور رصيد الميزان التجاري للسعودية (2006-2015)	39
8.2	تطور معدل التغطية خلال (2006-2015)	40
9.2	تطور حصيلة صادرات المحروقات وخارج المحروقات للسعودية (2006-2015)	42

المقدمة العامة

تمهيد:

ان ضعف الاقتصاد الجزائري والسعودي أمام ا ألازمات البترولية و الآثار الممتدة من ألازمات الدولية و التي مست الدول الاقتصادية الأكثر تقدما، استدعت ضرورة القيام بمجهودات خاصة للاصلاحات الهيكلية من أجل تسخير موارد النمو واحتياطات الانتاج، و منذ سنة 2008 عرفت الجزائر والسعودية تطورا في محيط سادته التوترات تسببت في افلاسات ماليةحادة،تعثرات مالية، و انهيار التطور الاقتصادي كانت ذات عواقب كارثية ، هذه الحالات فرضت اتخاذ اصلاحات و دعم التنافس الاقتصادي مع توفير شروط لاستقرارها المالي من أجل دعم قدراتها لتحدي الصدمات و الأزمات، فسياسات الدعم المنتهجة الخاصة بالتطور الاقتصادي و الاجتماعي واعادة انعاش النمو كانت ضرورة لامناص منها .

تسعى كل من الجزائر والسعودية على حد سواء إلى تنمية صادراتهم من مختلف السلع والخدمات، بهدف توفير النقد الاجنبي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات، وكذا تصريف الفوائض من الانتاج المحلي، لكن تبقى هذه الدولتان تعتمد في صادراتها على المادة الاولية التي تتوفر عليها، وهذا ما سيكون له تداعيات سلبية على استنزاف مواردها الطبيعية الغير قابلة للتجديد، وعلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على هذه الدول.لذا توجهت هاته الدولتان إلى تبني آليات وسياسات من اجل تنويع صادراتها تقوم على مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تهدف الى تمكين صادراتها من اختراق الاسواق الدولية.

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

الإشكالية الرئيسية :

إلى أي مدى ساهمت الجزائر و السعودية في تنمية صادراتها خارج المحروقات؟

الإشكاليات الفرعية :

1. هل ساهم تغير نمط التبادل الدولي في تغيير تخصص الجزائر والسعودية ورفع مساهمتها في التبادلات الدولية؟
2. ماهو واقع تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة المدروسة لكل من الجزائر والسعودية؟
3. ما هو الإطار التحفيزي لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية؟
4. ماهي الاسباب التي دفعت كل من الجزائر والسعودية الى التوجه نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات؟
5. هيكل الصادرات الجزائرية والسعودية هل كان مناسباً لتحقيق عائدات مستقرة؟
6. ما هي الجهود اللازمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات لكل من الجزائر والسعودية؟

الفرضيات :

انطلاقا من الإشكالية السابقة فقد تم صياغة الفروض التالية :

1. عرفت الجزائر والسعودية رفع مساهمتها في التبادلات الدولية بتغيير تخصصها في الإنتاج؛

2. لازالت تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضئيلة رغم المجهودات المبذولة في إطار تنميتها وتتميز بالضعف وهي محط أنظار السياسات الاقتصادية لكل من البلدين إلى يومنا هذا؛
3. الإطار التحفيزي لتشجيع الصادرات في الجزائر والسعودية متنوع لكنه يبقى غير كاف؛
4. من بين الاسباب التي دفعت كل من الجزائر والسعودية الى التوجه نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات هي فشل الجهود والاليات المتبعة قبيل الازمة النفطية سنة 1986؛
5. عائدات الصادرات غير مستقرة لعدم تنوع هيكل الصادرات لكل من الجزائر والسعودية؛
6. تنمية الصادرات مرتبطة بوضع إستراتيجية واضحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهداف البحث :

1. تقديم واقع للصادرات خارج المحروقات لكل من الجزائر والمملكة العربية السعوديةخلال الفترة (2005-2015) بتشخيص أهم المؤشرات والاسباب الحقيقية التي تقف أما تسريع وتيرة نموه؛
2. التنقيب عن أهم الجهود والفرص المتاحة أمام تنمية الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية لعلها تخلص الاقتصاد الجزائري والسعودي من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات و تسمح بتأسيس اقتصاد جديد قوامه التنويع و التكامل بين مختلف قطاعاته ؛
3. إبراز أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر والسعودية من أجل البحث عن توازن نسبي بين الصادرات النفطية والصادرات غير نفطية على المدى البعيد.

أهمية البحث :

1. تكمن أهمية الدراسة أساسا في إبراز المكانة التي يمكن أن يشكلها قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات في تنويع الاقتصادين لكل من الجزائر والسعودية؛
2. تأتي أهمية الدراسة من كون أن أهداف اي دولة وخاصة الجزائر والسعودية تسعى الى تحقيق تنويع اقتصادي ونمو اقتصادي مستمر ومتزايد، ولما كانت الصادرات احد محفزات النمو كان لا بد من البحث على أحسن الطرق لتنميتها وتطويرها مع الاعتماد بدرجة اكبر على القطاعات ذات الموارد المتجددة حتى لا نكون أمام اقتصاد ريعي هش يتأثر بالأزمات الخارجية.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

المبررات الذاتية :

فمبررات اختياري لهذا الموضوع تعود أساسا إلى أهمية التي تنبع أساسا من عدة اعتبارات أهمها :

1. ففي حدود اطلاعنا فإن هناك قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية ، وبنفس المنهجية المقترحة ، وبالتالي ستكون هذه المحاولة كجهد يضاف إلى المكتبة الجزائرية ، ومرجعا لبعض البحوث المستقبلية في هذا الموضوع ؛

2. قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع إضافة إلى حداثته ودناميكيته ؛
3. ارتباط الموضوع بالتخصص ، وميولنا الشخصي لمثل هذه الموضوعات ؛
4. قابلية الموضوع للبحث .

مبررات موضوعية :

5. الموضوع يدخل ضمن التخصص؛
6. موضوع متطلبات الوقت الراهن خاصة مايعيشه الاقتصاد الوطني من تبعية للمحروقات وتذبذبات أسعار النفط ؛
7. الرغبة في طرح هذا الموضوع خاصة لما تشهده أسواق النفط العالمية من انخفاضات وهذا يدعو للبحث عن مصادر بديلة عن قطاع المحروقات؛
8. محاولة تسليط الضوء على تأخر نمو قطاع التصدير خارج المحروقات في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية؛
9. معرفة الآثار السلبية للاعتماد على تصدير المحروقات؛
10. محاولة إبراز استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات

الدراسات سابقة :

توجد العديد من الدراسات ، التي تناولت موضوع تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية ، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل ، والنتائج التي تم التوصل إليها ، وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا ن الإطلاع عليها :

الدراسة الاولى : بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، ومن خلال تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر توصلت الدراسة أنه لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية، وهذا ما يعني أن إستراتجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل، وذلك من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها وتنويعها على ضوء التجارب الرائدة في هذا المجال بغية النهوض بالصادرات خارج المحروقات وذلك للتأثير على النمو الاقتصادي.[1]

1 بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير ، جامعة الشلف ، 2009/2008

الدراسة الثانية: مصطفى باكر(2006)، الاساليب الحديثة في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مختلف السياسات والاساليب الحديثة المعتمدة في تنمية الصادرات والمستنبطة من تجارب دول نجحت في تنمية وتطوير صادراتها وحققت معدلات نمو مرتفعة مثل جنوب شرق آسيا، حيث تاتي أهمية تطوير وتنمية قطاع الصادرات ليس من ناحية الكم فحسب،بل أيضا من ناحية النوعية والديناميكية ومقدرة البلد على تكوين وامتلاك ميزات تنافسية في سلع ديناميكية يزداد الطلب عليها. [2]

الدراسة الثالثة: إلهام أيت بن اعمر بن عجال،آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقـع وآفـاق، تكمن أهمية الدراسة أساسا في إبراز المكانة التي يمكن أن يشكلها قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الوطني بتنويع النسيج الصناعي، إلى جانب دوره في تعبئة الموارد الخارجية من العملة الصعبة بعيدا عن تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، ومن خلال تحليل آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات توصلت الدراسة الى ان تغيير هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الإنتاج الوطني المنتج للثروة، بعث الصناعة الوطنية ضروريا لتغيير الاقتصاد الوطني وتنويعه، ومن بين الشعب الواعدة صناعة السيارات التي يعول عليها وكذلك تغيير واجهة الصادرات الجزائرية من أوربا، أين هي مركزة، نحو إفريقيا التي لا تصل التبادلات التجارية معها 1%..[3]

الدراسة الرابعة: سكينة بن حمود، ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة1986- 1995، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، سنة 1999. تتمثل إشكالية الدراسة في: "ما هو بديل المحروقات؟"، ومن أهدافها معالجة الإختلال في هيكل الصادرات الجزائرية، تأمين موارد إضافية ودائمة من العملات الأجنبية إلى جانب المحروقات الذي يتسم بالنضوب ودفع مختلف القطاعات الاقتصادية نحو التطور الديناميكي المعتمد على المبادرة والمردودية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن النصوص التشريعية والتنظيمية التي أصدرتها الدولة بعد1986 لترقية الصادرات خارج المحروقات تشكل إطارا تحفيزيا من الناحية النظرية، حيث واجه قطاع التصدير عدة مشاكل كمشكل البيروقراطية بالعودة إلى التأشيرات الإدارية العديدة، وعملية تحرير التجارة الخارجية سمحت بممارسة عمليات الاستيراد والتصدير بعيدا عن التعقيدات المركزية وأدت إلى دخول مكثف للمتعاملين الاقتصاديين

[2] دراسة مصطفى باكر، **الاساليب الحديثة في تنمية الصادرات**،المعهد العربي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت، 2006.

[3] إلهام أيت بن اعمر بن عجال،**آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقـع وآفـاق**،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2016.

في ممارسة عمليات الاستيراد بينما بقيت عمليات التصدير محدودة وهامشية. والإعفاءات الضريبية الممنوحة بإمكانها أن تشجع قطاعات على حساب السوق المحلية والى هروب رأس المال.

وكبديل للمحروقات توصلت الدراسة إلى أن نسبة الصادرات خارج المحروقات هامشية مقارنة بنسبة صادرات المحروقات، ولم تتزايد هذه النسبة برغم التشجيعات الممنوحة لترقية هذه الصادرات ولم تبلغ في المتوسط إلا 012.3% مقابل 89.96%، ومعدل تغير الصادرات خارج المحروقات منذ 1985 إلى 1995 كان متذبذبا ولم يسجل تطورا متزايدا، ويعود ذلك حسب الباحثة إلى عدم الإستمرارية في إعطاء الأهمية القصوى لترقية الصادرات خارج المحروقات.

كما توصلت الدراسة إلى أن معالجة المشاكل التي تواجه تصدير المنتجات خارج المحروقات تكمن في معالجة المشاكل التي تمس بالسوق الداخلية والمتمثلة أساسا في معالجة المشاكل التنظيمية منها مشاكل البيروقراطية التي يتعرض لها المصدر الجزائري، المشاكل الهيكلية بالخصوص معالجة النوعية الرديئة للمنتجات الجزائرية وارتفاع أسعارها، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالسوق الخارجية كدراسة السوق، الأذواق وأسعار السلع المنافسة إلى جانب تنمية المبادلات الإقليمية والدولية بالتعاون جنوب- جنوب.[4]

الدراسة الخامسة: حشمة عبد الحميد،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة،دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر و محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول. وكذلك معرفة إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومعرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

وقد توصلت الدراسة على الجزائر ان تعمل على تنشيط اكثر لمكانيزمات آلية سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في الاسواق الاجنبية وبالتالي تنشيط العمل التصديري و توفير اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الاجانب لتنشيط العمل الانتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من اجل التصدير، ولابد على الجزائر ان تسعى الى الانضمام الى

[4] سكينة بن حمود، **ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة1986– 1995**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، سنة 1999.

اكبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية للاستفادة اكبر من عملية الاندماج والعمل على احياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط المنطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري واعطاء عناية اكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والادارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائض الانتاجية من اجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري، وعلى الجزائر ان تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية ويشجع قدوم المستثمر الاجنبي المباشر لاعطاء ديناميكية اكثر للسوق الداخلية والتنافس من اجل الدخول الى الاسواق الاجنبية.[5]

الدراسة السادسة: خامد مصطفى،واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها، شهادة الماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 تهدف هذه الدراسة إلى التذكير بشكل مستمر بأهمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، وإبراز أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر من اجل البحث عن تقارب نسبي من حيث التوازن بين الصادرات النفطية والصادرات غير نفطية على المدى الطويل.

وقد توصلت الدراسة الى أنه تكمن أهمية التصدير في كون كما اشرنا سابقا وجود علاقة قوية دائما بين الصادارت كاجمالي الناتج المحلي باعتبار صافي الصادرات هي احد مكونات إجمالي الناتج المحلي ولهذا التوسع في التصدير هي احد العوامل التي تؤدي إلى تحسين مستوى الناتج المحلي الذي يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحقيقة أن الدولة قامت بإجراءات تحفيزية لترقية الصادرات غير النفطية، إلا انه قبل مرحلة التصدير هناك مراحل يمر بها المنتوج ليصبح مؤهل للتصدير وعلى هذا يجب استحداث هيئات ترافق المنتوج المحلي عبر مختلف مراحل إنتاجه و بمختلف أشكال الدعم حتى يصبح جاهزا إلى مواجهة معايير الجودة و أذواق المستهلكين،وكذلك أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قد فتح اسواق هذه الأخيرة أمام المنتجات الجزائرية وهذا ما رأيناه باتجاه 55% كمتوسط من الصادرات الإجمالية الوطنية نحو أسواق دول الاتحاد الاوروبي للفترة (2001 - 2013) واحتلت دول الاتحاد الأوروبي المراتب الأولى في استقبال صادرات القطاع الفلاحي للفترة (2001 - 2008) إلا أن هذا لا يخلو من مخاطر قد تواجه الاقتصاد الوطني واهم عامل يمكن الإشارة إليه أن المنتوج المحلي لا زال يحتاج إلى متابعة ومرافقة ليصل مرحلة المواجهة أمام منتجات الدول الأجنبية وخاصة منتجات دول الاتحاد

[5] حشمة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة** ، دراسة حالة الجزائر، شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة2013/2012.

الأوروبي خاصة مع اقتراب دخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ في أفاق 2017 حسب ما نصت علية اتفاقية الشراكة.[6]

الدراسة السابعة: قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حالة تنويع الاقتصاد الجزائري، شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013. تناولت الإشكالية العامة: ما مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي في الجزائر،وركزت هذه الدراسة على واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر من خلال التعرف على الصادرات السمعية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومنه المساهمة في معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية، ومن خلال الدراسة القياسية المنجزة لتقدير أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1997 - 2010) بينت وجود علاقة سببية تسير في اتجاه واحد من معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات غير النفطية، بينما لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر ما زالت تحتاج إلى تفعيل من خلال خلق توازن بين هذه الإستراتيجيات والمتطلبات الحقيقية لشركات التصدير، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في التصدير.

وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل ترقية فعالة للصادرات خارج المحروقات. لابد من وضع سياسات فعالة وتعتمد على طرق واساليب حديثة والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في عملية التصدير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي سياسة لترقية الصادرات يجب ان تبدأ بالقطاعات المصدرة حاليا قبل البدء في تنمية قطاعات جديدة.[7]

منهج البحث :

ان طبيعة دراستنا تحت عنوان واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة (2005- 2015) تطلبت منا الاعتماد على المنهج التاريخي عند دراسة تطور النظريات المفسرة لقيام الصادرات ودراسة تطور القطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والسعودية والمنهج الوصفي التحليلي عند دراسة المبادلات التجارية وتطور الميزان التجاري وهيكل الصادرات خارج المحروقات.

[6] حامد مصطفى،**واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها**، شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016

[7] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حالة تنويع الاقتصاد الجزائري** ، شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضرباتنة، 2014/2013.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني لدراستنا تمثل في دولة الجزائر والسعودية، أما الإطار الزماني اعتمدنا فيها على احصائيات للفترة2005-2015.

صعوبات انجاز البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه ، ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكاف عن الصادرات خارج المحروقات ، وكذلك نقص البيانات والمؤشرات الخاصة بالموضوع.

هيكل البحث :

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة ، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة .

في المقدمة : تناول الباحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية ، وأهداف البحث .....

في الفصل الأول : حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالصادرات ، من خلال تحديد مفهوم، وأهداف ، وأهمية ،الصادرات ، نظريات التصدير بالإضافة الى العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وتطرقنا أيضا أهم التجارب الدولية الناجحة في تنمية الصادرات.

في الفصل الثاني : حاولنا التطرق على العموم الى الاداء الاقتصادي للجزائر والسعودية، وكذلك تطرقنا إلى اهم جهود الجزائر والسعودية في تنمية الصادرات.

الفصل الأول

الإطار النظري

للصـــادرات

الفصل الأول

تمهيد:

تلعب الصادرات دورا أساسيا في تسريع النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية مما جعل ذلك الدور موضوعا لعديد من الدراسات التي سعت إلى تحديده، فقد احتلت الصادرات دورا بارزا في مختلف المدارس الفكرية، فقد حققت هذه الدول تطورا سمح بانتقالها من دول نامية منتجة و مصدرة للمواد القاعدية إلى دول منتجة و مصدرة للمنتجات المصنعة، إلا أن ظهور هذه الدول على الساحة الدولية كان في فترات متباعدة، لهذا اخترنا نموذجا رائدا في تجربة تنوع التصدير و هي دول جنوب شرق آسيا و التي أبهر نموها السريع العديد من الاقتصاديين الذين ذهبوا يبحثون عن أسباب نجاحها في التنمية و التصدير كما اخترنا نموذجا آخر متعلق بمجموعة من الدول يرتقب لها مكانة هامة في الاقتصاد الدولي نظرا لارتفاع معدلات نموها في فترة عرف فيها العالم أزمات مالية متتالية، وهي دول تدعى "بريكس".

وبالتالي سيتم تناول في خضم هذا الفصل الإطار النظري العام للصادرات، لذلك خصصنا مبحثين للإحاطة ببعض جوانب النظرية للصادرات وفق التقسيم منهجي التالي :

المبحث الأول: الصـادرات (مفاهيم ومرتكزات)

المبحث الثاني: تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات

المبحث الأول: الصـادرات (مفاهيم ومرتكزات)

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر الى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا ماعملت به العديد من الدول النامية من خلال تجارها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التصدير و أهميته وأهدافه:

لعملية التصدير أهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين مما أدى إلى كثرة تعار يفه نذكر أبرزها:

الفرع الاول: مفهوم التصدير والصادرات

يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال ما يلي:

"هي تلك العمليات إلي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد.[1] وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي. عن طريق اثر المضاعف".[2]

ويعرفه خليل أحمد خليل التصدير بأنه انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى، لتسويقها في أسواق عالمية.[3]

ويعرفه نعيمي فوزي بأنه عملية نقل أو بيع منتوجات خارج حدود القطر.[4]

أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت كمايلي:

تعرف الصادرات على أنها:" مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف أن مداخيل رؤوس الأموال تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية لمستثمرين أجانب".[5]

---

[1] KADA AKACEM, comptabilities, nationale, opu, ALGER, 1990, p138.

[2] محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص11.

[3] أحمد خليل خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكراللبناني، بيروت، 1997، ص66.

[4] نعيمي فوزي وفراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية:دروس في قانون الاعمال الدولي**،الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، أكتوبر 1999، ص65.

[5] مريم قد،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2016،ص 20.

وتعرف الصادرات أيضا بأنها "مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تحر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي".[1]

وتعرف الصادرات بأنها مبيعات المنتوجات الوطنية من سلع وخدمات في الاسواق الخارجية للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلد، ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الانتاج الضرورية للنشاط الاقتصادي.[2]

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج.[3]

الفرع الثاني: أهمية التصدير:

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية. فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة . كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فأهميته كذلك مرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق.[4]

والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب إن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول.[5]

كما تساهم الصادرات وكذا الطاقة الإنتاجية للدولة في زيادة الدخل القومي في هذه الدول.[6]

للصادرات أهمية أخرى تتمثل في المزايا التي يمنحها التبادل الخارجي هي[7] :

---

[1] SILEM Ahmed et ALBERTINI (J.M), Lexique d'économie, DALLOZ, Paris, 4éme Edition, 1992, p272.

[2] بوالعام سميرة،**أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2001، ص 56.

[3] بلقلة براهيم،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009،ص104.

[4] نعيمي فوزي وفراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية:دروس في قانون الأعمال الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص67.

[5] محمد عبد المنعم عفر واحمد مصطفى فريد، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999،ص98.

[6] إلهام أيت بن اعمر بن عجال،**آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقـــع وآفـــاق**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2016، ص 60.

[7] GillisMalcolm, H.Perkins Dwight, **Economie Du Développement**, Belgique, Nouveaux horizons, 1990, P P : 499- 503.

-اتصال الدول النامية بالأسواق الخارجية يعتبر أحد الوسائل لتعزيز التطور و تقدمه، خاصة و أن هذه الدول تتميز بضعف عوامل الإنتاج، رأس المال و اليد العاملة الكفؤة. فعملية التصدير تعد أداة لنقل التكنولوجيا عن طريق استيراد السلع الرأسمالية، وتوسيع الصادرات يعتبر حافزا لتطوير إدارة و عمال أكفاء قادرين على المنافسة الدولية و تتجاوز آثاره حدود قطاع التصدير.

- يشجع قطاع التصدير بكسبه لعملات أجنبية تزيد قدرة البلد على خدمة الدين الخارجي و من تحسين قدراته الائتمانية .

– زيادة التدفقات الأجنبية الائتمانية الأجنبية و التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار.

- يخلق نمو قطاع التصدير روابط مع منتجي السلع و الخدمات لبقية الاقتصاد الوطني.

- تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حسب درجة الانفتاح و الاعتماد على التجارة الخارجية في الدول النامية.

الفرع الثالث: أهداف التصدير:[1]

أولا: الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة – توزيع جغرافي للمخاطر – التكيف مع المنافسة

- التواجد في السوق الدولية

ثانيا: الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:هي :

- الزيادة في رقم الأعمال – رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.

- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة

- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي.

ثالثا: الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة- استغلال الامتيازات المتوفرة-

- خفض الكلفة الانتاجية – رفع من جهود البحث والتطوير

المطلب الثاني: أهم نظريات التصدير

نتطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي:

الفرع الاول: سياسة التصدير عند التجاريين:

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 4.

الدولة في الحياة الاقتصادية ورأو أن التجارة الخارجية تجلب اكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات. وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية.[1]

وبذلك وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة و التصدير بصفة خاصة، أداة فعالة لزيادة الثروة، فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة عن طريق سياسة حمائية في مجال الاستيراد و سياسة التصنيع واسعة، وكذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير.[2]

وتتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة والعمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، و قد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا و انجلترا على الخصوص . فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج و انتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي اتبع نظام حماية جمركية . و تشجيع الصناعة الوطنية.

بينما انجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت تدابير أخرى. كقوانين الملاحة، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب. وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي.[3]

ورغم الانتقادات الموجهة للتجاريين في تلك الفترة، إلا أنها ظلت دروسا يقتدى بها في العديد من الدول.

الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الكلاسيكي:

حسب نظرية حرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية أراء النظرية التجارية.وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى.

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة. في إنتاج أي سلعة ما إذا ما قورنت بالدول الأخرى. هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم انه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل. فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية و تتلخص على انه إذا سادت حرية التجارة، فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 2002/1، ج ورقلة، ص6.

[2] محمد الناشد، **التجارة الداخلية و الخارجية ماهيتها تخطيطها**، منشورات الجامعة، حلب، 1977،ص16.

[3] توفيق سعيد بيضور، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط3، 1994، ص33.

بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. وذهب تحليل ريكاردو إلى ابعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فان كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة اكبر أو ذات مساوئ نسبية اقل.[1]

ولقد توقف ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون استيوارت ميل في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها.

وتوصل إلى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر استفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي.

ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 أين جاء كل من هكشرو اولين بفرضيات أكثر توسعا. حيث حاولت هذه النظرية بالإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية« وفرة عناصر الإنتاج» و الثانية « تعادل أسعار عناصر الإنتاج» فبالنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج و تبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها، وتستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل و استيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.[2]

أما بالنسبة للنظرية الثانية « نظرية التعادل» فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي.[3]

وتعتبر الدراسة التي أجراها ليونتيف في 1953 دعما للنموذج عوائد تلك العناصر المتجانسة على المستوى العالمي. و هذا بالرغم من توصلها لنتائج توضح إن و. م .أ مصدرة أساسا للسلع كثيفة العمل ومستوردة للسلع كثيفة رأس المال. وتفسير ذلك هو أن إنتاجية العمل في و. م .ا الامريكية أعلى من إنتاجية الدول الأوربية .

الفرع الثالث: الصادرات في الفكر الحديث: ظهر عدد من الاقتصاديين يحملون وجهة نظر مغايرة ازاء دور الصادرات منهم MARX.NURKS.MYRDAL. حيث أشار ماركس الى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية. بينما يرى ميردل ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أيضا ان الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة ويرى ا ن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير ميرال إلى إن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما نوركس فانه يرى أن

[1] محمد عبد العزيز، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة، بدون سنة،ص 4.

[2] عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، بيروت، الدار الجامعية، 1999 ص124- 125.

[3] محمد سيدعابد،**التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001،ص130.

التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين. كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية وذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا مايجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

تلعب الصادرات دورا مهم في عملية النمو الاقتصادي وهو ما سنوضحه من خلال إبراز دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول باعتبار الصادرات جزء من التجارة الخارجية واحد مكوناتها الرئيسية، ثم إبراز كيفية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي.

الفرع الاول: أهمية التجارة الخارجية:

عادة ما يشار إلى التجارة الخارجية بمكوناتها(الصادرات، الواردات) بأنها محرك النمو، الذي يسهم في تحقيق التنمية، ذلك أن التحسن في شروط التجارة يحث على التوسع في الناتج المحلي الإجمالي،[2] كما تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في:

- توفير السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي يتم الحصول عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا؛
- في ظل التجارة الحرة تساهم الأسعار الدولية وتكاليف الإنتاج في تحديد حجم الإنتاج الواجب على الدول إتباعها لزيادة رفاهيتها الاقتصادية (أي على الدول أن تسير وفق مبدأ الميزة النسبية)؛
- أي أنها تساعد على تحقيق التنمية عن طريق القطاعات ذات الميزة النسبية؛
- تقود إلى منافع كاملة للمصادر المحلية الموظفة، حيث تستطيع الدول النامية بالتجارة التحرك من نقطة إنتاج غير كفء داخل منحنى إمكانيات الإنتاج بسبب عدم إستغلال الموارد بكفاءة لان الطلب الداخلي غير فعال، إلى نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج،

فيتبين أن التجارة بي متنفس التوسع أو الفائض المتوقع في إنتاج الدول النامية خصوصا السلع الزراعية والمواد الخام[3]؛

- تعمل التجارة على توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

---

[1] وصاف سعيدي، **مرجع سابق**،ص 8.

[2] روبير. ج بارو، **محددات النمو الاقتصادي**، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009،ص 26.

[3] محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2006،ص 45.

وقد أصبح الاعتقاد السائد حاليا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح عمى العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة، فالدراسات الاقتصادية المتزايدة في هذا المجال تؤكد انه يمكن للبلدان خاصة النامية تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسهم في التنمية، إذا تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير وقامت بإصلاحات ضرورية في سياستها التجارية، فالتجارة إذا هي قاطرة للنمو والنمو ضرورة للحد من الفقر[1].

الفرع الثاني: الصادرات وأثرها على النمو والتنمية الاقتصادية:

من المهم أن نشير إلى أن العلاقة التي تربط الصادرات بالنمو والتنمية الاقتصادية تتحدد انطلاقا من السياسات التجارية التي تتخذها الدول، والتي تتمثل في مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة[2]، ولهذا يتعين على البلدان التي تبحث عن متطلبات النمو الذي يؤدي إلى التنمية أن تصمم سياسة تجارية تعمل على توسيع عوائد الصادرات والتقليل من الآثار السلبية للتجارة الخارجية.

أما عن علاقة الصادرات بالنمو والتنمية فانه لابد من الإشارة إلى أننا سنبحث في هذه العلاقة عن اثر الصادرات على النمو الاقتصادي باعتبار النمو هو المرحلة الأولى والضرورية التي تقود إلى التنمية، وقد افترضت نظريات النمو التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمتها النيوكلاسيكية وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث يشيرون إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات سوف تعزز مبدآ التخصص في إنتاج السلع التصديرية، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في السلع التصديرية، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات تصديرية تتمتع بالكفاءة الإنتاجية العالية.

وهناك نماذج يمكن تسميتها بنماذج النمو الناتج من الصادرات، نميز فيها بين نوعين:

1- يشير إلى أن نمو الصادرات سوف يخلق حلقة تنموية فعالة، بمعنى انه بمجرد أن تخطو الدولة في أول طريق لهذا النمو، فإنها ستكون قادرة على حفظ واستمرارية وضعها التنافسي في التجارة الدولية وستحقق أداء أفضل مقارنة بالدول الأخرى.

2- يشير إلى أن نمو الصادرات يخفف من مشاكل ميزان المدفوعات وبالتالي كلما أسرع نمو الصادرات كلما ازداد نمو الناتج دون أن يحدث ذلك مشاكل في ميزان المدفوعات.

[1] رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009،ص 6.

[2] جميلة جوري، **اسس الاقتصاد الدولي**، الطبعو الأولى، دار اسامه للنشر، الجزائر،2013، ص 38.

ويمكن أن نلخص علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في فرضيتين أساسيتين:[1]

الفرضية الأولى: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات تعرف باختصار GLEH تشير هذه الفرضية أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات التكنولوجيا مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التي تخلق ميزة نسبية في سلع معينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه السلع.

الفرضية الثانية: فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ELGH تشير إلى أنه وانطلاقا من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل واستخدام الأساليب الإحصائية ومناهج بحثية مختلفة إلى أن:

التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل إنتاج؛

سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول خصوصا ميزان المدفوعات، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛

التوسع في الصادرات يساعد على زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب هذا يؤدي إلى زيادة الابتكارات والمخترعات والذي ينعكس على الكفاءة الإنتاجية.

[1] خامد مصطفى، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 45.

المبحث الثاني: تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات .

يوجد الكثير من التجارب للدول النامية في مجال تنمية الصادرات والتي حققت نجاحا ملحوظا فير فع مستوى أدائها الاقتصادي ومعدلات النمو بها، حيث يكمن الهدف من طرح تجارب الدول في مجال تنمية الصادرات هو الاســتفادة منها، بحيث نأخذ بعين الاعتبار ايجابيات تجارب تلك الدول مع تجنب ســلبياتها و بالتالي ســوف نعرض في هذا المبحث مجموعة من تجارب بعض الدول النامية في تشجيع و تنمية الصادرات.

المطلب الاول: مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات

تعرف هذه الاستراتيجية على أنها :<<تنفيذ مجموعة من الاجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية>>[1].

أما "krouger 1981" كروجر" فيحدد مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها <<مجموعة من الاجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة>>.

أما بلاصا" Balassa 1985" وباغواتي " Bhagwati" فقد عرفاها بأنها: << تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات >>[2].

وتعرف أيضا سياسة تشجيع الصادرات وتمثل مجموعة من الاجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية و تايوان في تنمية الصادرات

الفرع الاول: تجربة كوريا الجنوبية في تنمية الصادرات

يتضح من تدرج تجربة التصنيع لكوريا الجنوبية منذ استقلالها في عام 1948، ان خطوط التنمية بدأت في التحول من استراتيجية الاحلال محل الواردات في الخمسينات من القرن العشرين الى التصنيع من أجل التصدير في الستينات من نفس القرن،[3] حيث انه في او اخر الخمسينات كانت احد أفقر الدول الاسيوية على اعتبار انهاكانت عبارة عن اقتصـــاد تقليدي يعتمد على الزراعة حيث كانت تتلقى ما يقارب ما قيمته 10% من ناتجها المحلي الاجمالي في شــكل مســاعدات[4] بينما كانت مدخراتها المحلية تمثل 2% الى 3% من الناتج

---

[1] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزواعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر** ،غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 32.

[2] محمود حامد عبد الرزاق،**تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية** ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 34.

3 www.startimes.com 1 ! f = 241123142 date de consultation le 6/4/2018 heure 22:16.

[4] سمير زهير الصوص، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**، متاح على الموقع: myqalqilia . com / export strategy .Htm، تاريخ الزيارة 2018/4/6، الساعة 10:36.

القومي الاجمالي، كما كان لديها سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته و معدل تضخم عالي و سريع وكان معدل النمو الاقتصادي فيها متواضعا و على الرغم من الفرص التي اتيحت لإعادة البناء بعد انتهاء الحرب الكورية و الحجم الملحوظ من المساعدات الأمريكية الا ان حال ميزان مدفوعاتها كان سيئا للغاية فقد كانت الصادرات بها اقل من نصف الواردات زد على ذلك ما يقارب 88% من هذه الصادرات كانت عبارة عن مواد خام وتغيرت الصورة حيث أنه من خلال الخطة الخماسية الاولى للتنمية (1962 – 1966) حيث نجحت في ارساء قواعد بناء صناعية لنقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية الى الاعتماد على التصنيع الموجه نحو التصدير.

ومن خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967–1971) ركزت الحكومة الكورية على هذا المنحى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه الى التصدير و بدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الاسواق الدولية من خلال انتاج نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى و تبسيط الاجراءات الجمركية و تشجيع الاستثمار الاجنبي كما قامت بإنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بـــ " كوترا" "Promotion Trade s'Korea Corporation " سنة 1962 بهدف توسيع اسواق المنتجات الكورية بالخارج وتأسيس بنك التصدير و الاستيراد عام 1969 لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية[1] و بمرور الوقت زادت اهمية سعر الصرف و بالتالي لوحظ انه هناك زيادة في الصادرات من 3% بين سنتي (1960 - 1962) الى 23% بين سنتي (1973 - 1975) و تجاوز هذا المعدل لنمو الصادرات الى ان يصل الى 40% و كانت مكونات الصادرات أنداك كثيفة العمل وهي المنتوجات الملابس، الاحذية و مع نهاية الستينيات بدأت مهارات العمالة بالظهور و بدأت صـــادرات الالكترونيات تحتل مكانة متزايدة في مكونات الصادرات الصناعية ثم مع بداية السبعينات بدأت بعض المكونات الجديدة للصادرات مثل الماكينات و الآلات في النقل في الدخول الى قائمة الصادرات ومع نهاية 1966 أصبح واضحا أن النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية سوف يكون اكثر مما هو متوقع اذا تم توظيف مدخرات جديدة في استثمارات جديدة.

و قد أدت الحوافز السوقية و الدعم السياسي الذي قدمته حكومة كوريا منذ سنة 1961 الى نمو كبير في الصادرات بالإضافة الى ارتفاع متوسط الدخل الفردي الكوري بحوالي 8% سنويا وهو اعلى معدلات النمو في العالم، و ارتفاع يقدر بحوالي 40% من النمو في الانتاج القومي خلال الفترة 1960 الى 1975 للصادرات.

بدأت الصادرات في النمو بمعدل يقدر بـ 3% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1960 الى 1962 الى معدل 28%خلال الفترة 1973 الى 1975 ثم الى أكثر من 30% خلال الفترة 1976 الى 1995 الى ان بلغ

1 عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، العدد 11 ، سنة 2011، ص74– 75.

حجم التبادل التجاري الكوري في نهاية 1995 حوالي 264 مليار دولار بزيادة مقدارها 31% عن الســـنة الســابقة ثم عاودت انتعاشــها بعد ســنة 2002 بعد ان تجاوزت أحداث الازمة المالية الاســيوية ســنتي (1997- 1998)اعتمدت كوريا الجنوبية لتخفيف هذه الطفرة كليا على قطاع الصناعة الذي نمت حصته من الصادرات من 17% الى حوالي 80% و الى اكثر من ذلك في منتصــف التســعينات و اقترن النمو الســريع بالتنويع و التغيير الهيكلي.

ولتنويع المبادلات قامت كوريا بتطوير منتجات جديدة للتصدير مع تحسين نوعية المنتجات الصناعية الثقيلة والصناعات الكيميائية، لمسايرة المحيط الاقتصادي والسياسي الجديد، كما أعطت الفرصة للمهندسين والعمال لاكتساب مؤهلات جديدة ومعارف متخصصة في مجال إنجاز وتسيير المشاريع الكبرى في المحيط الخارجي وهذا في مجال الصادرات الغير نفطية.[1]

وبالتالي نلاحظ ان كوريا الجنوبية على الرغم من أن معظم صادراتها في بدابة النمو كانت صناعات كثيفة العمل و خاصة الملابس و الاحذية و المنسوجات الا أنها استطاعت بتطبيق مجموعة من الاجراءات والتحفيزات الى تصـدير الواح الصـلب و الماكينات الكهربائية و السـفن و خدمة البناء في منتصـف السـبعينيات، ثم دخلت عالم الإلكترونيات في الثمانينات ثم ثورة الاتصالات.[2]

و أخيرا يعد الاقتصاد الكوري من بين أسرع الاقتصاديات في العالم نموا فهو يحتل الان المرتبة الثالثة عشر بين كبريات الدول الاقتصـادية و ثالث أكبر اقتصـاد في اسـيا بعد اليابان و الصـين و ذلك نتيجة للتنفيذ الناجح للعديد من برامج التنمية المذكورة ســـابقا، حيث أصـــبحت كوريا الجنوبية تحتل عام 2002 المرتبة الاولى في صــناعة الســفن في العالم و المرتبة الثالثة في انتاج الحديد و الســادســة في انتاج الســيارات، هذا و يواصــل الاقتصــاد الكوري الجنوبي نموه الســنوي حيث بلغ المعدل الســنوي للنمو 4% بين عامي 2003 و 2005 ثم وصل الى غاية 5.1% لعامي 2006 و 2007.[3]

الفرع الثاني: تجربة تايوان في تنمية الصادرات

ان نمط التصـنيع في تايوان يشـابه تماما نظيره في كوريا الجنوبية حيث اعتمدت صـناعتهما بصـورة كبيرة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث شاع لدى الاقتصاديين ربط اسم تايوان بسياسة محددة للتصنيع و هي سـياسـة الانتاج للتصـدير او التنمية بقيادة الصـادرات، لكن هناك شـيء من المبالغة و تجاوز للحقائق في هذا الاقتران، فمن الثابت تاريخيا أن تايوان لم تبدأ مسـيرتها التنموية فيما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سـياسـة التنمية او التصـنيع بقيادة الصـادرات و انما بدأت هذه المسـيرة بالسـياسـة التي اتبعتها كل الدول في التنمية عن

[1] بوالعام سميرة،**أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] نبيل بوبيبة، **محاضرات في التنمية التصنيع كأسلوب للتنمية**، جامعة جيجل، سنة 2009/2008، متاح على الموقع: www.dzworld.net/vd/showthread.php ! f = 52172،تاريخ الزيارة 2018/03/10 على الساعة 10:20.

3 سعيد رشيد عبد النبئ،التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، **مجلة دراسات دولية**، العدد 38، سنة 2008،ص 42-43.

طريق التصنيع وهي سياسة انتاج بدائل الواردات حيث طبقت هذه السياسة خلال فترة الخمسينيات و في اوائل الستينيات حتى استنفدت اغراضها و لم تعد هناك جدوى مع استمرارها كمركز في عملية التنمية نتيجة لضيق السـوق المحلي في تايوان وهذا انتقل مركز الثقل الى الانتاج للتصـدير و سـواء في المرحلة الاولى او الثانية للتصنيع كانت تايوان تجمع سياستي انتاج بدائل الواردات و الانتاج للتصدير، و لذا ساد الاعتراف بانه من العوامل الهامة في نجاح تايوان هي اعادة توجيه التنمية في الوقت المناسـب نحو الخارج بالتوسـيع في الانتاج للتصدير.[1]

و قد نمت الصـادرات التايوانية و تطورت و أصـبحت قادرة على المنافسـة في الاسـواق الدولية الى جانب تلبيتها للطلب المحلي و عملت على تشـجيع اقامة صـناعات اكثر تعقيدا مثل صـناعة الصـلب والبتروكيمياء والماكينات و تصـنيع الآلات و المعدات الالكترونية، ولقد بدأت الحكومة التايوانية في تطبيق سياستها التنموية باتباع سلسلة من الاصلاحات منها:

- خفض قيمة العملة.
- توحيد اسعار الصرف سنة 1958.
- الغاء القيود على الواردات.
- تعديل السياسة النقدية.
- انشاء مناطق حرة للتصدير.

وكان من نتيجة هذه الاجراءات أن انخفض معدل التضـخم الى أقل من 2% سـنويا خلال الخمسـينات من القرن العشـرين، و قد تبع هذه الاصـلاحات زيادة ملحوظة في الصـادرات و في معدل النمو الاقتصـادي حيث شكلت الصادرات 2,12% من الدخل القومي سنة 1958 بينما شكلت الواردات في نفس السنة 20% من الدخل القومي، و ارتفعت الصـــادرات الى 60,19% من الدخل القومي ســنة 1965 و في ســنة 1969 تســاوت الصــادرات مع الواردات نتيجة للنمو الســريع في الصــادرات و خلال عقد الســتينات من القرن العشـرين أمكن مضـاعفة الصـادرات التايوانية خمسـة أضـعاف بينما ارتفعت الواردات بأربعة أضـعاف و نمت الصـادرات لتحل محل المساعدات الاجنبية و السماح بزيادة كبيرة في الواردات وكانت هذه الاخيرة ضرورية حيث كان الاقتصاد يحتاجها في العملية الانتاجية بدرجة كبيرة و قد تكونت قائمة الصـــادرات الاولية لتايوان من المواد الغذائية المصنعة و المواد المشابهة و قد توسعت قائمة الصادرات لتشمل الملابس و المنسوجات و الماكينات الكهربائية و غيرها من الصـناعات و كما حدث في حالة كوريا الجنوبية ارتبطت زيادة الصـادرات و الدخل الحقيقي بزيادة معدلات التوظيف و الاجور الحقيقية.

1 بوعشة مبارك، تجربة تايوان التنموية، **مجلة العلوم الانسانية**، بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009، ص 27.

و على العموم فقد ركزت السـياسـات المنتهجة من الحكومة على تشـجيع الصـادرات عموما بالإضـافة الى التركيز على تشـــجيع مجموعة من الســـلع وقدمت الحوافز بأشـــكال عديدة و في صـــور عديدة من الانشـــطة الاقتصـادية، و قدمت تسـهيلات لتدعيم راس المال و الاسـتثمار الاجنبي، وحاولت خلق بيئة جذابة للمسـتثمرين،حيث كانت تعتبر الاستثمار الاجنبي أحد المصادر الهامة للتنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث : تجربة تركيا و ماليزيا في تنمية الصادرات

الفرع الاول: تجربة تركيا في تنمية الصادرات

شهدت تركيا منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تغيرا جذريا في سياستها الاقتصادية تتمثل في التحول من إقتصاد موجه يعتمد على الانتاج بهدف إشباع حاجات السوق المحلي بالدرجة الاولى إلى إقتصاد قائم على أليات السوق والانفتاح على العالم الخارجي من خلال اتباع استراتيجية مكثفة لتنمية الصادرات، ويمكن إرجاع هذا التحول إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية التي واجهتها تركيا في أواخر السبعينات من القرن الماضي على إثر إتباع سياسة إحلال الواردات.

أولا: الصادرات التركية في ظل سياسات الإصلاح:

إزاء تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية لتركيا، فإنها إضطرت إلى توقيع اتفاقية للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في افريل 1980، والواقع أن حزمة السياسات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي التركي تمثل الحزمة المعتادة لبرامج التثبيت التقليدية التي يوصي بها الصندوق. ومن خلال دراسة النتائج المرتبطة ببرامج الإصلاح، فإن النجاح الأساسي يتمثل في تحقيق دفعة قوية للصادرات التركية حيث إرتفع معدل نمو الصادرات السنوي إلى أكثر من 25% من خلال الفترة 1980-1985.[2]

لقد نجحت تركيا في تنمية صادراتها سواء إلى الدول الأوربية المتقدمة أو الدول النامية الموجودة بالشرق الأوسط، مما إنعكس ذلك على زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5.5% سنة1992،أما عن الصادرات الصناعية فقد إرتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات لتصل إالى 85% من إجمالي الصادرات عام 1993، وقد بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية التركية لمتوسط الفترة 1980-1994 معدل 16 %أما عن هيكل الصادرات التركية فلقد شكل قطاع المنسوجات أهم القطاعات التصديرية حيث بلغت نسبته إلى إجمالي الصادرات الصناعية 43% عام 1992، ولقد شكلت صادرات الملابس وحدها 35.8% من إجمالي

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،سنة 2013/2012،ص 77-78.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية** ،الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص373.

الصادرات الصناعية، في حين بلغت صادرات الحديد والصلب 11% والصناعات الغذائية 8% من إجمالي الصادرات الصناعية.[1]

ثانيا: الاستراتيجية التركية لتنمية صادراتها:

تبنت الحكومة التركية منذ بداية عقد الثمانينات سياسة اقتصادية تهدف إلى تنمية وحفز الصادرات، واعتمدت هذه السياسة على عدة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

1- الحوافز الجمركية: وتتمثل الحوافز الجمركية الممنوحة للصادرات التركية في:[2]

- إعفاء جمركي كامل لمستلزمات إنتاج السلع المخصصة للتصدير وكذلك مواد التعبئة زالتغليف؛
- أدخلت الحكومة التركية في عام 1992 العديد من التيسيرات في نظام الواردات من خلال استبدال ثمانية أنواع من الرسوم الجمركية وستة أنواع من الرسوم الإضافية بتعريفة واحدة ورسم إضافي واحد، ثم تم إلغاء الرسم الإضافي الوحيد تدريجيا بحلول عام 1998.
- تعمل الحكومة التركية على تبسيط وتسهيل إجراءات التصدير وتسهيل إسترداد الضرائب الجمركية طبقا لنظام الدروبال والتاكس ربيت.

2- الحوافز الضريبية: وتتمثل هذه الحوافز في الإعفاءات التالية:[3]

- إعفاء ضريبي كامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير.
- الإعفاء من ضريبة الإنتاج على السلع التي يتم تصديرها أو تلك التي تدخل في إنتاج سلعة يتم تصديرها، أما بالنسبة للحوافز الضريبية التي يتم منحها للمشروعات المقامة في المناطق الحرة فتتمثل في الإعفاء من ضريبة الشركات وضريبة الدخل، والإعفاء من القيود من الواردات وعدم فرض رسوم جمركية.

[1] محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

[2] شعبان رأفت محمد، **نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات (مع دراسة التجربة المصرية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص580-581.

[3] **المرجع السابق**، ص 581.

3- الإصلاح الاقتصادي والهيكلي:

حيث تبنت الإدارة الإقتصادية التركية في مطلع الثمانينات برنامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلي، والذي تم تنفيذه اعتبارا من عام 1983 بناءا على إتفاق تم توقيعه مع البنك الدولي،مما ترتب عليه تحرير الاقتصاد التركي بما فيها قطاع التجارة الخارجية، مما ساهم في تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات.

4- إصلاح الإطار المؤسسي لتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين: [1]

ولقد تمثل ذلك في إنشاء العديد من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير. فقد تم إنشاء مركز تنمية الصادرات التركي عام 1960، في نفس الوقت الذي قام فيه القطاع الخاص بإنشاء مؤسسة تنمية الصادرات عام 1981 فضلا عن إنشاء إتحاد الغرف التجاري التركي وإنشاء مجلس للعلاقات التجارية الخارجية لتنمية تبادل المعلومات التجارية مع الدول الأعضاء عام 1986. ولقد قامت هذه المؤسسات بعمل العديد من البحوث والدراسات وتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين وعمل برامج تدريبية وتنظيم البعثات الترويجية.

5- تطبيق سياسة تمويلية وإئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية: [2]

وقد اتضح ذلك من خلال إنشاء بنك التصدير والإستيراد التركي في 21 أغسطس 1987، ويتمثل الهدف الرئيسي للبنك في تشجيع وتنمية الصادرات التركية في مختلف القطاعات التصديرية السلعية والخدمية، والعمل على تفعيل وزيادة دور المصدرين الأتراك في إطار المبادلات الدولية، كما يهدف البنك إلى تقديم المساعدات للمصدرين والمقاولين الأتراك في الخارج من أجل تنمية قدراتهم التنافسية على الساحة الدولية وتأمين بيئة خالية من المخاطر في الأسواق الدولية لهم. كما يقوم أيضا بتقديم خدمتي ضمان وتأمين ائتمانات الصادرات والتي تغطي كافة المخاطر المرتبطة بالعملية التصديرية سواء كانت تجارية أو سياسية.

6- إصلاح السياسة الإقتصادية:

حيث قامت الدولة بإتباع سياسة نقدية سليمة في نفس الوقت الذي خفضت فيه من سعر صرف عملتها بهدف زيادة صادراتها، مع تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة إلى الاستثمارات في القطاع الصناعي الموجه للتصدير.

7- الإصلاحات في القطاع المصرفي:

حيث تم إجراء العديد من الاصلاحات في القطاع المصرفي التركي بما يكفل في النهاية توفير السياسة النقدية بأدواتها المختلفة المحفزة للصادرات، مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي التركي لزيادة الصادرات الصناعية التركية، مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

[1] محمود حامد عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**،ص 70-71.

[2] شعبان رأفت محمد، **مرجع سبق ذكره**،ص 568-569.

8- الحوافز الاستثمارية:

اهتمت الحكومة التركية بتشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير،وجذب المنتجين والمصدرين الأجانب والذين يمدونها بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ إلى الأسواق الدولية، وتتمثل أهم الحوافز المقدمة في هذا المجال فيما يلي:[1]

- عدم فرض أية قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج أو إعادة تحويل رأس المال المستثمر بشرط الحصول على إذن من إدارة الاستثمار الأجنبي.
- منح نفس الامتيازات والحوافز الممنوحة للإستثمارات الوطنية ولا سيما من حيث الإعفاءات الضريبية الجمركية على المعدات واستيراد الآلات.
- تتمتع الليرة التركية بالقابلية للتحويل منذ عام 1990.

الفرع الثاني: تجربة ماليزيا في تنمية الصادرات:

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في العالم الإسلامي في مجال ترقية الصادرات الصناعية، فلقد كان التركيز على الصناعات التصديرية أساس النمو الاقتصادي، حيث استطاعت ماليزيا تطوير صناعاتها إلى أن أصبحت من أهم الدول المصدرة للمنتجات الالكترونية، وبفضل هذا الأداء الاقتصادي المميز تمكنت من الانضمام إلى نادي النمور الاقتصادية الأسيوية و تطمح اليوم بان تصنف ضمن الدول المتقدمة بحلول 2020. اعتمدت ماليزيا في الخمسينيات على إستراتجية إحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل استقلالها، إلا أن هذه الإستراتجية لم تنجح في جعل قطاع الصناعة القطاع الرائد في الاقتصاد الماليزي بالإضافة إلى أثرها المحدود في تخفيض معدلات البطالة، وكانت اغلب السلع المصدرة في هذه الفترة المواد الأولية الزراعية، لكن هذا التوجه في سياسات التنمية الاقتصادية سرعان ما تحول في السبعينيات إلى التصنيع من اجل التصدير إذ بدا التركيز على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالصناعة الالكترونية والنسيج التي أصبحت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي 40% من العمالة، ومنذ منتصف الثمانينات اعتمدت على مجموعة من السياسات لتنشيط النمو الصناعي وتعميق التوجه التصدير ي في التصنيع، من خلال تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال و ذات القيمة المضافة العالية وذلك من اجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية و توسيع أسواقها الخارجية.[2]

[1] **المرجع السابق**، ص 582.

[2] قسوم ميساوي الوليد، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادر ات الصناعية في الجزائر مع اخذ الفترة الممتدة من 1978 الى2006**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007، ص 41.

وبفضل سياسة تجارية اعتمدت على تشجيع الصادرات نجحت ماليزيا في تحقيق نمو في صادراتها بلغ في المتوسط نسبة تقدر بـ 17% خلال الفترة (1978-1993) لتبلغ قيمة صادراتها ما يقارب 48 مليار دولار في سنة 1993، [1] حيث شكلت المنتجات الصناعية نسبة تقدر بـ 71% من الصادرات الإجمالية خلال نفس السنة،وكانت أهم صادراتها الصناعية تتمثل في الأجهزة الكهربائية والالكترونية والمنسوجات والحديد والصلب والمنتجات الكيمائية، وفي سنة 2008 احتلت المرتبة 21 عالميا في التصدير بنسبة تقدر بـ 2.1% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، حيث بلغت صادراتها قيمة تقدر بـ 7.195 مليار دولار و استحوذت الآلات ومعدات النقل على نسبة 2.43% من إجمالي الصادرات يليها الوقود وزيوت التشحيم بنسبة تصل إلى 2.18% ثم السلع المصنعة بنسبة 9.8%، ثم يلي هذه المجموعة في الأهمية النسبية في قائمة الصادرات الماليزية كل من الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية، المنتجات الكيميائية بنسبة تقدر 6.8%، 6% من إجمالي الصادرات على التوالي خلال نفس السنة، واستطاعت تنويع أسواق صادراتها على مستوي العالم، حيث تشكل دول الآسيان 29% من صادرات ماليزيا، وتصدر إلى اليابان حوالي 17% من إجمالي صادراتها، وتصدر إلى الاتحاد الأوربي 16% وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية 15% من الصادرات الماليزية [2] .

و قد كان الاستقرار السياسي احد أهم العوامل التي ساعدت على نجاح ماليزيا في تطوير اقتصادها من اقتصاد يعتمد على تصدير المنتجات الزراعية في شكلها الخام إلى اقتصاد يعتمد على تصدير المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، حيث ساهم الاستقرار في تهيئة الظروف الملائمة للانطلاق قي ترقية الصادرات، و كان من بين السياسات التي استخدمتها الحكومة الماليزية لتشجيع الصادرات الصناعية ما يلي :

☒الدور الايجابي الذي لعبته السياسة التجارية في تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية وهذا من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة من الاتفاقيات الدولية في مجال التجارة الخارجية .

☒ حرص الحكومة الماليزية على إنشاء العديد من مكاتب التمثيل التجاري في دول العالم لما لها من أهمية في تدعيم القدرة التنافسية لصادراتها، حيث قامت بتأسيس 29 مكتب في المراكز التجارية الرئيسية (باريس، نيويور ك، سيول، سيدني هونغ كونج....)، وتقوم هذه المكاتب بدراسة هذه الأسواق وتحديد الوسائل اللازمة لتسويق المنتجات فيها.

☒ تعتمد ماليزيا على تقييد الواردات المنافسة للإنتاج المحلي،حيث تفرض عليها رسوم جمركية تتجاوز 30%.

[1] سامي حاتم عفيفي و محمود حسن حسني، **مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص 364.

[2] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية ح الة تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص 135.

☒ الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الماليزية لتنمية الموارد البشرية من خلال زيادة الإنفاق العام على التعليم والبحث والتدريب المهني، مما انعكس إيجابا على ارتفاع إنتاجية العمل من جهة والتأقلم السريع مع التكنولوجيا المستوردة وتطوير ها من جهة أخرى .

☒ قامت بتطوير البنية الأساسية لوسائل النقل على المستوى البري والبحري والجوي إلى أن أصبحت على درجة عالية من التقدم والكفاءة.

خلاصة الفصل

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة و يعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي نم خلال توسيع نطاق السوق و الذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

لقد أوضح تطور الفكر الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات التطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصـــادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصـادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشـاط التصـدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية. لأ جل هذا سعت العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وتنميتها. وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.

تأتي أهمية و ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كلي وما يتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية من جراء تذبذب أسعار النفط.

الفصل الثاني

تنمية الصادرات خارج المحروقات (الجزائر– السعودية) نظرة تحليلية

تمهيد

ظهرت أهمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والمملكة العربية السعودية بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للأزمة والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات وذلك بالجهود المبذولةبتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والذي يعتبر أمرا ضروريا من أجل اندماج كل من الدولتين بشكل ناجح في التجارة العالمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات، فسبب التأخر في تحرير النظام الاقتصادي والتجاري لكل من الدولتين ضعف حركية الصادرات الناتج بدوره عن ضعف الجهاز الإنتاجي لاقتصادهما والذي يعتبر السبب الرئيسي لعدم كفاية وفعالية سياسة الجزائر والمملكة العربية السعودية في التجارة الخارجية. ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة

المبحث الثاني: جهود الجزائر والمملكة العربية السعودية في تنمية الصادرات

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية نظرة عامة

سنقوم في هذا المبحث بعرض وتحليل تطور الأداء الاقتصادي وتطور الصادرات خارج المحروقات لكل من الجزائر والسعودية خلال الفترة (2005-2015) من خلال التعرض إلى المبادلات التجارية والتي تضم الواردات والصادرات، ثم الميزان التجاري ومعدل التغطية الذي تحققه الصادرات للواردات ويليها تحليل لهيكل الصادرات الجزائرية والسعودية وأهم المنتجات المصدرة.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2005-2015)

في هذا المطلب نتناول تطور المبادلات التجارية الجزائرية من خلال هذه الفترة ثم يليها تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية ،وكذلك استعراض هيكل الصادرات عامة وتخيل هيكل المنتجات خارج المحروقات التي قامت الجزائر بتصديرها خلال (2005-2015).

الفرع الاول:المبادلات التجارية الجزائرية (2005-2015)

أولا:تطور الواردات والصادرات الجزائرية (2005-2015)

سنتناول في هذا الجانب من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 2 . 1: تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2005-2015)

الوحدة مليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580	51646
الصادرات	46001	54163	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34570

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2014.

Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, p 22.
Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2015, p 20.
Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2017, p 15.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

لقد انتقلت الصادرات من 46001 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى قيمة 62886 مليون دولار أمريكي سنة 2014.

كما أن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من سنة إلى أخرى والسبب راجع في ذلك إلى الاعتماد الأكبر للدولة الجزائرية في صادراتها على قطاع المحروقات، وبالتالي فإن تذبذب أسعار النفط يؤدي إلى تذبذب في حصيلة الصادرات وهو ما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 2 . 1:تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2005-2015)

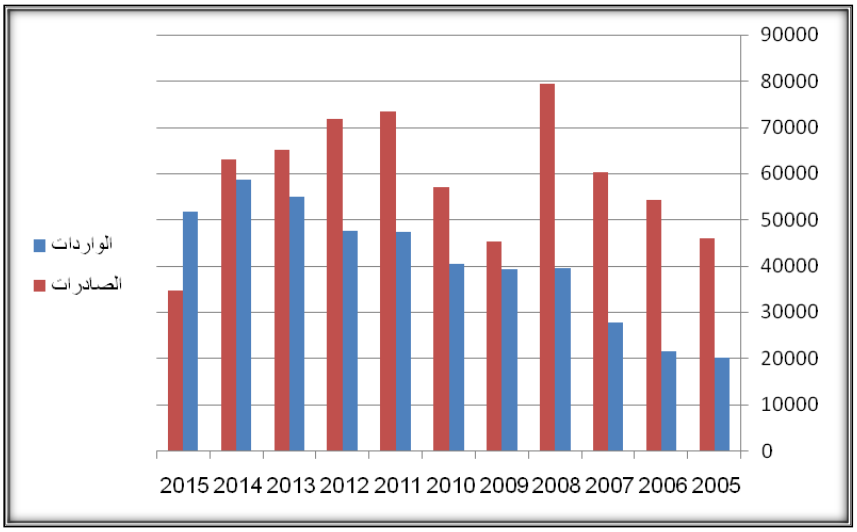

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (01)

لقد عرفت الفترة 2005-2015 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض، حيث سجلت سنة 2005 حصيلة قدرها 46001 مليون دولار أمريكي لتعرف هذه الحصيلة انخفاض سنة 2015الى ما قيمته 34570 مليون دولار أمريكي أي بانخفاض قدره 24.84% مقارنة بسنة 2005، كما عرفت أيضا سنة 2009 تراجع حصيلة الصادرات لكن بنسبة ضعيفة تقدر ب 1.75% مقارنة بسنة 2005 ويعود السبب إلى انخفاض أسعار البترول.

إلا أنه ابتداء من سنة 2005 إلى 2008 فقد شهدت حصيلة الصادرات ارتفاع محسوس والعائد إلى انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث المضاربة والحروب والكوارث الطبيعية التي كانت السبب وراء القفزة في أسعار البترول إذ وصل سعر البرميل إلى 63 دولار في سنة 2006 وتسارع نمو قطاع خارج المحروقات بنسبة 6% سنة 2007 بفضل الارتفاع الكبير في مجالي البناء والأشغال العمومية واستئناف النشاط في المجال الصناعي، حيث سجلت الحصيلة قيم قياسية من 46001 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى تسجيل 79298 مليون دولار سنة 2008 وهي أعلى حصيلة مسجلة خلال هذه الفترة المدروسة.

لكن نلاحظ أن كل من العامين 2009 و 2015 شهدت حصيلة صادرات تراجع بنسبة 43% في 2009 مقارنة بسنة 2008، و 44.7% في 2015 مقارنة بسنة 2008 والأخيرة تعتبر أكبر تراجع عرفته الفترة (2005-2015)الناتج عن انخفاض أسعار البترول، وبحلول سنة 2010 تحسنت حصيلة الصادرات بتواصل جهود الدولة في تحسين القطاع خارج المحروقات وكذا أسعار البترول التي عرفت ارتفاع.

ثانيا: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر(2005-2015)

سنبين من خلال الجدول الموالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2005–2015) حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية من خلال إجراء العلاقة الرياضية التالية: [1]

معدل التغطية = (الصادرات /الواردات)*100

الجدول رقم 2.2: يوضح رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر (2005-2015)

الوحدة مليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	55028	58580	51646
الصادرات	46001	54163	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34570
رصيد الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	9946	4306	-18080
معدل التغطية ٪	229,45	252,44	217,74	200,86	115,02	140,97	155,54	151,33	118,07	107,35	66,94

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2016.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ:

إن رصيد الميزان التجاري ومعدل تغطية الصادرات للواردات يمتازان بتقلبات مستمرة وهي نتيجة منطقية نظرا للتقلبات التي تمر بها حصيلة الصادرات والواردات والناتج أساسا من تقلبات أسعار البترول.

وهو ما يظهر من خلال الرسم البياني التالي:

[1] ابراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 143.

الشكل رقم 2.2: تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر(2005-2015)

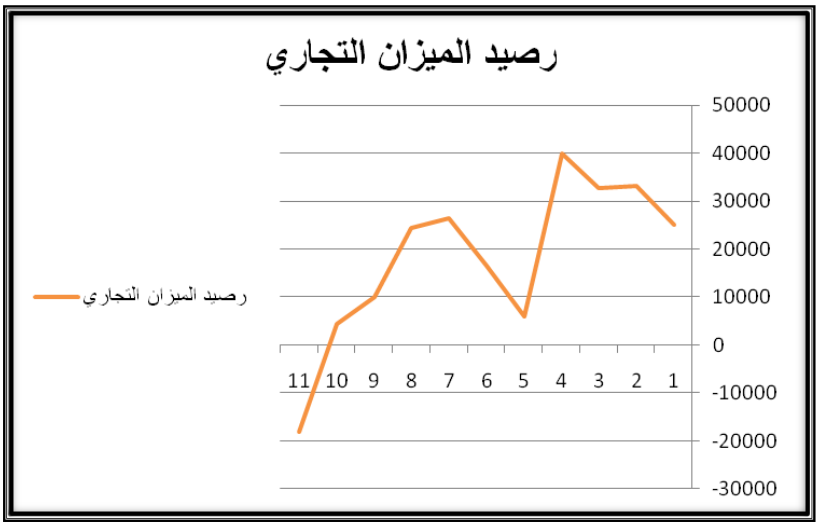

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول والشكل البياني السابقين يتبين لنا:

أن الميزان التجاري يحقق فائض على مدار الفترة الممتدة من (2005-2014) بالرغم من ذلك إلا أن هذا الفائض عرف تقلبات مستمرة من حيث القيمة المحققة تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، حيث حقق في سنة 2006 فائض بقيمة 33157مليون دولار أمريكي ناتج عن ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 63 دولار للبرميل الواحد مقارنة بالسنوات السابقة لكن لم يدم حيث بحلول سنة 2009 تراجع الفائض بنسبة 80% ،وهي تعتبر انتكاسة حقيقية للميزان التجاري رغم أن الرصيد ايجابي، معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات، أما في سنة 2008 تحسن رصيد الميزان التجاري وعاود الارتفاع ليبلغ أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة بقيمة 39819 مليون دولار، أين ارتفعت حصيلة الصادرات بسبب الانتعاش الذي عرفه سعر البترول وكذا القطاع خارج المحروقات للتدابير المتخذة من طرف الدولة في هذا المجال، هذا لم يدم طويلا حيث عرف الميزان التجاري انخفاض في سنة 2009 وسنة 2013 و 2014 وبعد هذا الانخفاض شهد الميزان التجاري عجزا سنة 2015 بقيمة 18080 مليون دولار وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الذي شهده سعر البترول حيث وصل إلى 50 دولار للبرميل. وهذا الواقع لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني الذي مازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة ومن بينها أن كل المداخيل في التجارة الخارجية مصدرها من المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة 98% تقريبا.

الشكل رقم2. 3: تطور معدل التغطية خلال (2005-2015)

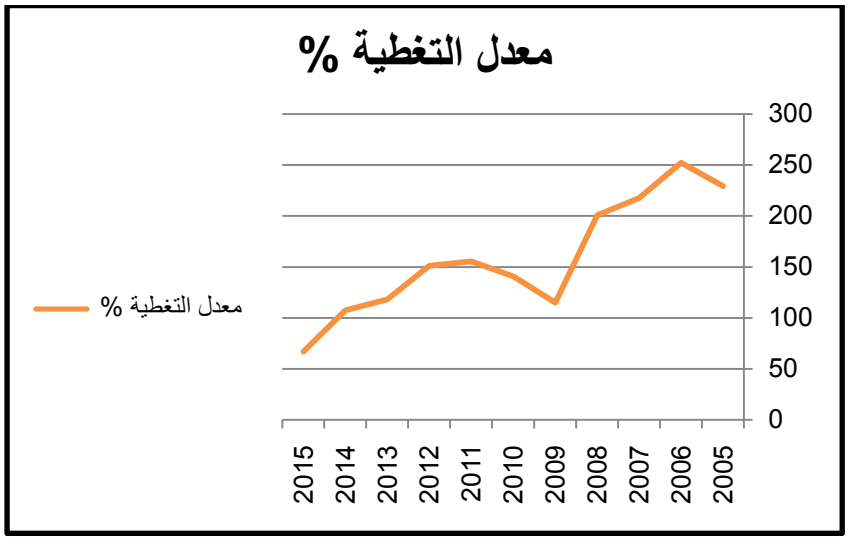

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (02)

أما في ما يتعلق بمعدل التغطية والذي يعتبر مدى تغطية الصادرات للواردات، حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية هي المحصورة بين 80% و120% والملاحظ للمعدلات المتحصل عليها في جدول تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية، فإن نسبة التغطية تتراوح ما بين 66.94%و 252.44% وهذا ما يفسر ما تعرفه حصيلة الصادرات من ارتفاع تغطي ما تقوم الدولة باستيراده، فقد سجلت معدلات تغطية مرتفعة جدا بالمقارنة مع المعدلات المثلى في المعاملات التجارية في جميع فترات الدراسة، حيث أقل معدل سجل 66.94%.

كما نلاحظ أن السنوات 2005، 2006، 2007و2008 حققت أعلى المعدلات بالفترة المدروسة وهي على التوالي229.45%، 252.44%، 217.74%و 200.86% الناتجة عن الانتعاش في الصادرات الاجمالية وخاصة الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثاني:هيكل الصادرات خارج المحروقات (2005-2015)

أولا: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2015:

الجدول الموالي يتضمن مجموع الصادرات الجزائرية

الجدول رقم 2. 3: بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		مجموع الصادرات	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2005	45094	98.03	907	1.97	46001	100
2006	53429	97.83	1184	2.17	54613	100
2007	59831	97.82	1332	2.18	61163	100
2008	77361	97.56	1937	2.44	79298	100
2009	44128	97.64	1066	2.36	45194	100
2010	55527	97.33	1526	2.67	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.87	71866	100
2013	62960	96.90	2014	3. 1	64974	100
2014	58340	97.17	1700	2.83	60040	100
2015	33080	95.69	1490	4.31	34570	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2014.

Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, Juin 2012, p 25
Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2015, p23.
Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2017, p18.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن:

هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، طوال فترة الدراسة بنسبة أكثر من 97% من إجمالي الصادرات حيث تتراوح نسبتها في الفترة (2005-2015) مابين 98.03%و 95.69% على التوالي والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم2. 4 تطور حصيلة صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر (2005-2015)

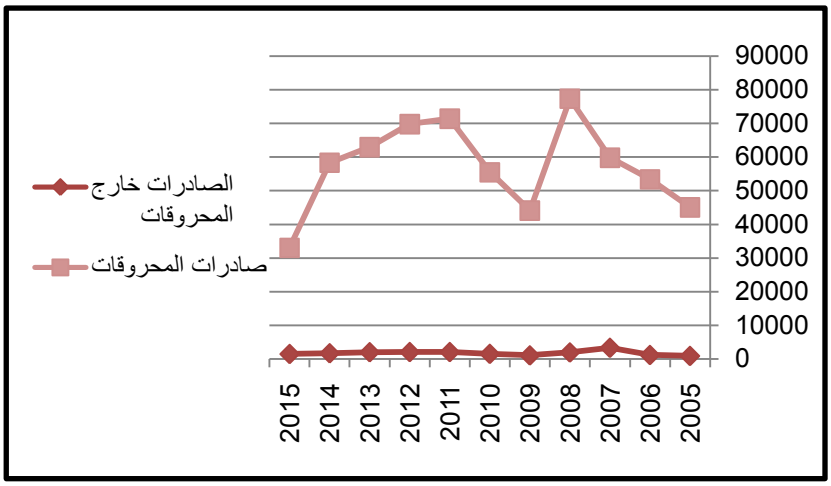

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (03)

سجلت سنة 2005ما قيمته 45094 مليون دولار أمريكي في حين وصلت الحصيلة سنة 2015 إلى 33080 مليون دولار أمريكي وهي أدنى قيمة بالنسبة للفترة المدروسة بنسبة 95.69% من إجمالي الصادرات بسبب تراجع أسعار البترول، لكن عرفت الحصيلة تزايد ل تصل إلى ما قيمته 77361مليون دولار أمريكي سنة 2008 بنسبة 97.56% حيث بلغ سعر البرميل 63 دولار في عام 2006 وفي عام 2009 انخفضت الحصيلة مرة أخرى إلى 44128 مليون دولار أمريكي لكن ما لبث أن انتعشت الحصيلة بحلول 2010 لتسجل ما قيمته 55527 مليون دولار أمريكي أي بنسبة زيادة قدرها 25.83% مقارنة بالسنة الماضية.

أما بالنسبة للمنتجات خارج قطاع المحروقات فنسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 5%هذا ما أكد فشل السلطات العمومية في بلوغ الهدف المرسوم والمتمثل في الوصول إلى حصيلة الصادرات خارج المحروقات ما قيمته 2 مليار دولار.

حيث سجلت القيمة 907 مليون دولار أمريكي في سنة 2005 وتطورت القيمة لتصل إلى 1490 مليون دولار أمريكي سنة 2015 بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات الجزائرية 1.97% و 4.31% على التوالي خلال هذه الفترة قد سجلت تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات خارج المحروقات ونسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية حيث كانت سنة 2015 السنة التي سجلت أكبر نسبة مساهمة ب 4.31% وتليها سنة 2013 بنسبة 3.1% أما باقي السنوات فكانت معظم النسب المسجلة في حدود 2%.

لقد عرفت سنة 2011 انتعاش الصادرات وتزايد ملحوظ حيث سجلت أعلى حصيلة بقيمة 2062 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 2.81% في إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف

الدولة لتنمية الصادرات خارج مجال المحروقات عن طريق الدعم والحوافز والبرامج التنموية الخاصة بالقطاع الصناعي والفلاحي، كالمساعدات الفلاحية المقدمة.

وفي سنة 2014 تراجعت الحصيلة بنسبة 17.55% لنقل إلى ما قيمته 1700 مليون دولار مقارنة بسنة 2011. لكن رغم هذا تبقى الجهود المبذولة ضئيلة ولا تلبي الحاجة الحقيقية للاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتنويع موارد الخزينة.

الفرع الثالث: أهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2015):

سنقوم من خلال هذا العنصر بتحليل هيكل المنتجات خارج المحروقات التي قامت الجزائر بتصديرها خلال الفترة (2005- 2015) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم2. 4: هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2005–2015)

الوحدة: (مليون دولار)

البيان	المواد الغذائية		المواد الأولية		المواد نصف مصنعة		التجهيزات الفلاحية		التجهيزات الصناعية		السلع الإستهلاكية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	67	0.14	134	0.29	656	1.41	-	-	36	0.08	14	0.03
2006	73	0.13	195	0.36	828	1.51	-	-	44	0.08	43	0.08
2007	92	0.15	153	0.25	988	1.62	-	-	44	0.07	34	0.06
2008	121	0.15	340	0.43	1390	1.76	-	0.00	69	0.09	34	0.04
2009	113	0.25	173	0.37	692	1.52	-	0.00	25	0.05	49	0.11
2010	305	0.53	165	0.29	1089	1.89	-	0.00	27	0.05	33	0.06
2011	357	0.48	162	0.22	1495	2.03	-	0.00	36	0.05	16	0.02
2012	313	0.43	167	0.23	1660	2.28	-	-	30	0.04	16	0.02
2013	402	0.61	108	0.16	1608	2.44	-	-	25	0.04	18	0.03
2014	323	0.53	110	0.18	2350	3.84	2	-	15	0.02	10	0.02
2015	239	0.68	105	0.30	1685	4.80	-	-	17	0.05	11	0.03

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية2015.

Bank of Algeria, Bulletin Statistique Trimestriel, mars 2017, p28-

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تتركب من 6 أصناف أساسية يختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من صنف الى آخر وهذا ما يبينه الرسم الموالي:

الشكل رقم 2. 5: هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)

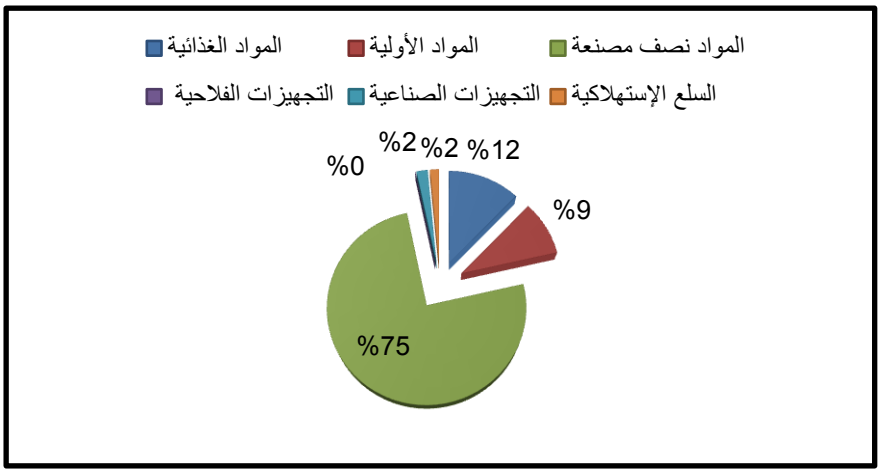

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (05)

تحتل المنتجات النصف مصنعة من خلال الشكل السابق، المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة 75% من إجمالي هذه الصادرات خلال الفترة (2005- 2015) والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهي نتيجة طبيعية نظرا لاعتماد الجزائر قطاع المحروقات بنسبة 97% تقريبا في صادراتها فقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاش ملحوظ، حيث انتقلت قيمتها من 656 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى ما قيمته 1685 مليون دولار أمريكي سنة 2015 والسبب راجع إلى ارتباطها الوثيق بصادرات المحروقات فكلما زادت هذه الأخيرة ازدادت معها.

تأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية من حيث المنتجات المصدرة في هذا القطاع بنسبة 12% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تضم الدرجة الأولى التمور، العجائن الغذائية، السكر الأبيض والخضر التي تمتاز بالجودة العالية.

لقد عرفت الفترة (2005- 2015) انتعاش حصيلة الصادرات لهذه المنتجات ما عدا سنة 2005 انخفضت الحصيلة لتسجل ما قيمته 67 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات بـ 0.14% لتصل سنة 2015 الى ماقيمته 239 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.68% وهي أعلى حصيلة بالنسبة للفترة المدروسة وهذا

راجع الى الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم الفلاحي والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على البذور والعتاد الفلاحي والمنتجات المضادة للأمراض الزراعية.

أما في المرتبة الثالثة تأتي المواد الأولية من حيث المنتجات المصدرة في هذا القطاع بنسبة 9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وتشمل خاصة الفوسفات، نفايات حديدية، الزنك والنحاس وسبب احتلالها لهذه المرتبة المهمة يعود الى ما تتوفر اليه الجزائر من ثروة طبيعية معدنية والتي يمكن ان تساهم أكثر في الرفع من حصيلة الصادرات خارج المحروقات، لو استغلت بالطرق المثلى.

لقد عرفت هذه المنتجات تطور ملموس حيث قدرت حصيلتها عام 2005 ما يساوي 134 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.29% من صادرات هذه السنة في القطاع خارج المحروقات لتصل عام 2008 إلى 340 مليون دولار أمريكي لتسجل بذلك أكبر القيم المسجلة لهذه المادة المصدرة مقارنة بالسنوات الاخرى.أما السنوات 2013و 2014و 2015 فتراجعت الحصيلة بصفة كبيرة لتسجل 108 و110 و105 مليون دولار أمريكي على التوالي وبنسب 0.16% في 2013 و 0.18% في 2014 و 0.3% في 2015.

في المرتبة الرابعة التجهيزات الصناعية بنسبة 2% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات تمثلت أساسا في التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الميكانيك، الاشغال العمومية. سجلت أكبر حصيلة لها عام 2008 بقيمة 69 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.09%.

أما السلع الاستهلاكية فقد احتلت المرتبة الخامسة وتضم منتجات التنظيف بالدرجة الاولى ومواد التجميل، الادوية، الورق.....الخ حيث انتقلت حصيلتها من 14 مليون دولار أمريكي سنة 2005 الى 17 مليون دولار أمريكي سنة 2015 وبنسب مساهمة 0.03% و0.02% على التوالي. سجلت أعلى قيمة سنة 2009 بلغت 49 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.11% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الرابع: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2015 - 2016)

الجدول الموالي يبين مختلف الأقاليم التي تتعامل معها الدولة الجزائرية في القطاع خارج المحروقات:

الجدول رقم 2. 5: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2015 - 2016)

الوحدة: (مليون دولار)

المناطق الاقتصادية	الواردات بمليون دولار امريكي		التطور%	الصادرات بمليون دولار امريكي		التطور%
	السنة			السنة		
	2015	2016		2015	2016	
دول الاتحاد الاوروبي	25485	179922	-12.97	22976	16739	-27.15
دول منظمة التعاون والتنمية	7363	6295	- 14.50	5288	6251	18.21
الدول الاوربية الاخرى	1225	909	- 25.80	37	80	116.22
دول امريكا الجنوبية	2822	2857	1.24	1683	1678	-0.30
اسيا	11850	11618	- 1,96	2409	2331	-3.24
اوقيانوسيا	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1918	1934	0.83	572	385	-32.69
الدول المغاربية	680	697	2.5	1550	1368	-11.74
الدول الافريقية	359	238	- 33.70	82	51	-37.8
المجموع	51702	46727	- 9.62	34668	28883	-16.69

المصدر: المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك CNIS

- الإتحاد الأوروبي: تبقى دول الاتحاد الاوربية دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47،47% واردات و 57.95% صادرات.

وبالمقارنة مع عام 2015، سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي إنخفاض بنسبة 12.97% مجتازة من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكيفي عام 2016، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي أي 27.15% .

داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن أن نلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو إيطاليا، و التي تشمل أكثر من 16.55% من المبيعات الخارجية، تليها إسبانيا بنسبة ب 12.33% ثم فرنسا 11.05%. بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي ب 10.15% ، تليها ايطاليا واسبانيا بحصة 9.93% و 7.69% من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2016.

- دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي) : تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.47% من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان، و 21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

وبالمقارنة مع عام 2015، فإنه ينبغي ان نشير إلى الزيادة في الصادرات المحققة مع هذه الدول (خارج الاتحاد الأوروبي، حيث إجتازت من 5.29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6.25 مليار دولار أمريكي في عام 2016، أي ما يعادل 18.21% قيمة نسبية. في حين أنواردات الجزائر من هذه الدول، سجلت انخفاضا يقدر بـ 14.5% .

كما نلاحظ أن أهم المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها تركيا بنسب 5.01% و 4.14% من الواردات القادمة من هذه الدول، و 11.17% 4.27% بالنسبة للصادرات إتجاه نفس هذه الدول.

- باقي المناطق: إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

يظهر الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) تراجعا في حصصها من السوق بما يقارب من 21.6% مقارنة مع عام 2015، أي إجتازت من 1.26 مليار دولار امريكى فى عام 2015 إلى 989 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

دول "آسيا" تظهر انخفاضا طفيفا ما يقرب 2.17%، مجتازة من 14.26 مليار دولار أمريكي إلى 13.95 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاض بما يقارب 7.4% مقارنة مع 2015، حيث اجتازت من 2.23 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 2.06 مليار دولار عام 2016.

سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العرب) انخفاض طفيف مقارنة مع عام 2015، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.49 مليار دولار امريكى ليصل إلى 2.31 مليار دولار امريكى وذلك بانخفاض قدره 6.87% .

وأخيرا، سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا زيادة طفيفة بنسبة 0.67% مقارنة مع عام 2015، مجتازت بذلك من 4.5 مليار دولارامريكى في عام 2015 إلى 4.53 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

أولا: أهم الدول المتعاملة مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2010:

هنا سنتطرق إلى أهم المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير للمنتجات خارج المحروقات لسنة 2010 ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم2. 6: العملاء الرئيسين لدى الجزائر في الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2010

الوحدة: (مليون دولار)

الدول	إسبانيا	فرنسا	دول الاراضي المنخفضة	إيطاليا	بلجيكا	سوريا	تونس	سودان	تركيا	الهند	برتغال	ليبيا	برازيل	مغرب	الوم أ	ألمانيا	اردن
القيمة	318.1	242	183.11	126	78.4	71.59	36.4	51.97	38	33.8	32.1	31	27.2	24.7	21.7	19.7	18.3
النسبة	19.64	15	11.31	7.81	5.4	4.42	3.92	3.21	2.3	2.09	1.98	1.9	1.68	1.53	1.34	1.22	1.13

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات O N S 2010.

من خلال معطيات الجدول رقم (07) نلاحظ أن أكبر متعامل تجاري مع الجزائر يتمثل في اسبانيا إذ صدرت الجزائر الى هذه الدولة ما قيمته 318.05 مليون دولار أمريكي بنسبة 19.64% من مجموع الصادرات الجزائرية تليها فرنسا بما قيمته 242.23 مليون دولار أمريكي فدول الأراضي المنخفظة بـ 183.11 مليون دولار أمريكي وبنسبة 11.31% .

أما المرتبة الرابعة نجد ايطاليا بما قيمته 126.41 مليون دولار أمريكي وهذا ما يوضح أكثر أهمية الاتحاد الاوروبي في المبادلات التجارية الجزائرية بحكم الموقع والتسهيلات المقدمة والاتفاقيات المبرمة معه لتطوير هذه العلاقات مستقبلا.

في حين نجد أن تونس وليبيا والمغرب يعرف التعامل معها نوع من التراجع، اذ لم يصدر الى تونس سوى 51.37 مليون دولار أمريكي والمغرب وليبيا ما قيمته 24,79 و 30,58 مليون دولار أمريكي على التوالي في حين كان بالإمكان تحقيق تعامل أكبر أما باقي الصادرات لسنة 2010 نجدها تتوزع على باقي الدول بنسب متفاوته مثلا: الهند بنسبة 20,09% من مجموع الصادرات لهذا العام، الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 21,76 مليون دولار

أمريكي وبنسبة 1.34% ، ألمانيا بـ 19.7 مليون دولار أمريكي وبنسبة 1.22% ثم الاردن بما قيمته 18.37 مليون دولار أمريكي وبنسبة 1.13%.....إلخ.

المطلب الثاني: تطور الصادرات المملكة العربية السعودية خارج قطاع المحروقات (2006-2015)

في هذا المطلب نتناول تطور المبادلات التجارية المملكة العربية السعودية من خلال هذه الفترة ثم يليها تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية ،وكذلك استعراض هيكل الصادرات عامة وتخيل هيكل المنتجات خارج المحروقات التي قامت السعودية بتصديرها خلال (2006-2015).

الفرع الاول:المبادلات التجارية الجزائرية (2005-2015)

أولا:تطور الواردات والصادرات السعودية (2006-2015)

سنتناول في هذا الجانب من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم2. 7: تطور الصادرات والواردات السعودية (2006-2015)

الوحدة مليون ريال

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	261402	338088	431753	358290	400736	493449	583473	630582	651876	655033
الصادرات	791339	874403	1175482	721109	941785	1367620	1456502	1409523	1284122	763313

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

الهيئة العامة للإحصاء السعودية 2016.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

لقد انتقلت الصادرات من 791339مليون ريال سنة 2006 إلى قيمة 763313 مليون ريال سنة 2015.

كما أن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من سنة إلى أخرى والسبب راجع في ذلك إلى الاعتماد الأكبر للسعودية في صادراتها على قطاع المحروقات، وبالتالي فإن تذبذب أسعار النفط يؤدي إلى تذبذب في حصيلة الصادرات وهو ما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 2. 6:تطور الصادرات والواردات السعودية (2006-2015)

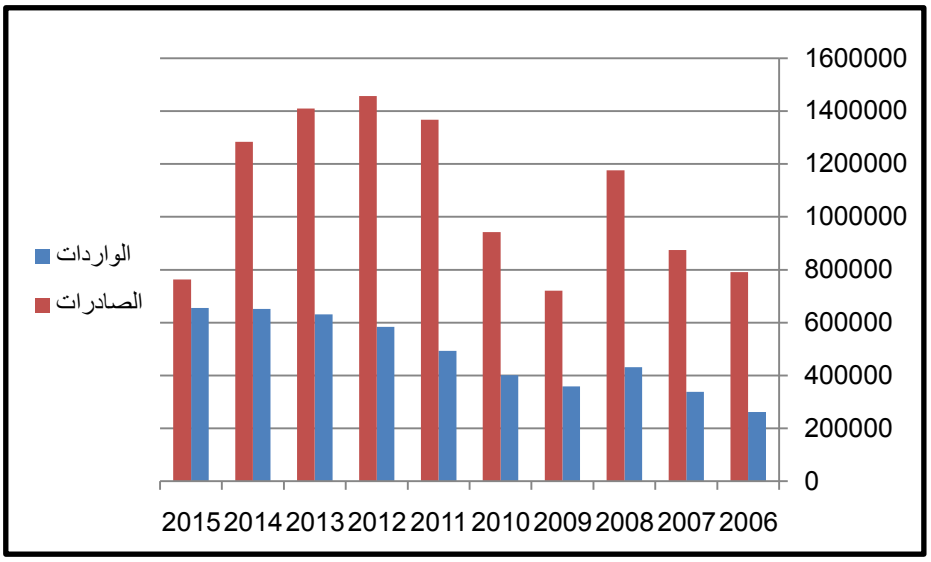

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (08)

لقد عرفت الفترة 2006-2015 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض، حيث سجلت سنة 2006 حصيلة قدرها 791339مليون ريال لتعرف هذه الحصيلة انخفاض سنة 2015الى ما قيمته 763313 مليون ريال أي بانخفاض قدره 3.54% مقارنة بسنة 2006، كما عرفت أيضا سنة 2009 تراجع حصيلة الصادرات لكن بنسبة تقدر ب 8.87% مقارنة بسنة 2006 ويعود السبب إلى انخفاض أسعار البترول. إلا أنه ابتداء من سنة 2006 إلى 2008 فقد شهدت حصيلة الصادرات ارتفاع محسوس والعائد إلى انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية وتسارع نمو قطاع خارج المحروقات سنة 2012، حيث سجلت الحصيلة قيم قياسية من 791339مليون ريال سنة 2006 إلى تسجيل 1456502 مليون ريال سنة 2012 وهي أعلى حصيلة مسجلة خلال هذه الفترة المدروسة.

ثانيا:تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للسعودية (2006-2015)

سنبين من خلال الجدول الموالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية لل سعودية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2015) حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية.

الجدول رقم 2. 8: يوضح رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للسعودية (2006-2015)

الوحدة مليون ريال

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	261402	338088	431753	358290	400736	493449	583473	630582	651876	655033
الصادرات	791339	874403	1175482	721109	941785	1367620	1456502	1409523	1284122	763313
رصيد الميزان التجاري	529937	536315	743729	362819	541049	874171	873029	778941	632246	108280
معدلالتغطية ٪	302.73	258.63	272.26	201.26	235.01	277.16	249.63	223.53	196.99	116.53

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

الهيئة العامة للإحصاء السعودية2016 .

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ:

إن رصيد الميزان التجاري ومعدل تغطية الصادرات للواردات يمتازان بتقلبات مستمرة وهي نتيجة منطقية نظرا للتقلبات التي تمر بها حصيلة الصادرات والواردات والناتج أساسا من تقلبات أسعار البترول.

وهو ما يظهر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 7.2: تطور رصيد الميزان التجاري للسعودية (2006-2015)

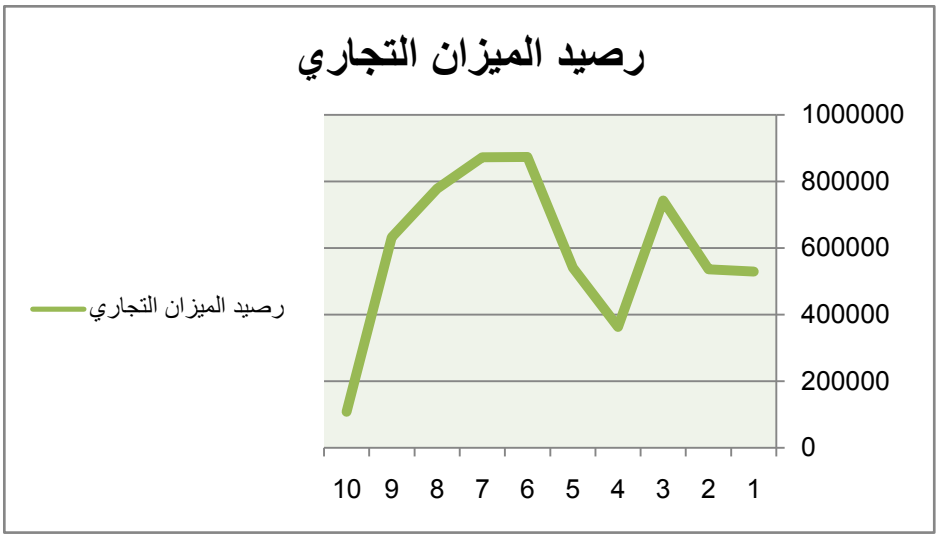

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (09)

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول والشكل البياني السابقين يتبين لنا:

أن الميزان التجاري يحقق فائض على مدار الفترة الممتدة من (2006-2015) بالرغم من ذلك إلا أن هذا الفائض عرف تقلبات مستمرة من حيث القيمة المحققة تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، حيث حقق في سنة 2006 فائض بقيمة 529937مليون ريال ناتج عن ارتفاع أسعار البترول مقارنة بالسنوات السابقة ، لكن لم يدم حيث بحلول سنة 2009 تراجع الفائض بنسبة 51.21% ،وهي تعتبر انتكاسة حقيقية للميزان التجاري رغم أن الرصيد ايجابي، معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات، أما في سنة 2011 تحسن رصيد الميزان التجاري وعاود الارتفاع ليبلغ أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة بقيمة 874171 مليون ريال، أين ارتفعت حصيلة الصادرات بسبب الانتعاش الذي عرفه سعر البترول وكذا القطاع خارج المحروقات للتدابير المتخذة من طرف الدولة في هذا المجال، هذا لم يدم طويلا حيث عرف الميزان التجاري أكبر انخفاض في الفترة المدروسة في سنة 2009 بقيمة 362819 مليون ريال وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الذي شهده سعر البترول.

الشكل رقم8.2 : تطور معدل التغطية خلال (2006-2015)

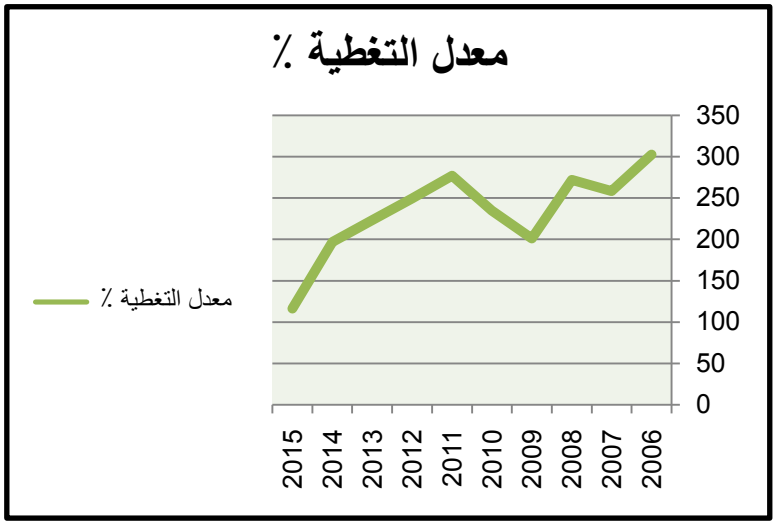

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (09)

نسبة التغطية تتراوح ما بين 116.53%و 302.73% وهذا ما يفسر ما تعرفه حصيلة الصادرات من ارتفاع تغطي ما تقوم الدولة باستيراده، فقد سجلت معدلات تغطية مرتفعة جدا بالمقارنة مع المعدلات المثلى في المعاملات التجارية في جميع فترات الدراسة.

الفرع الثاني: هيكل الصادرات خارج المحروقات للسعودية (2006-2015)

أولا:هيكل الصادرات السعودية خلال الفترة 2006-2015:

الجدول الموالي يتضمن مجموع الصادرات السعودية

الجدول رقم9.2: بنية الصادرات السعودية خلال الفترة (2006-2015)

الوحدة مليون رياال

البيان السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		مجموع الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	%النسبة
2006	705 811	89,2	85 529	10,8	791340	100
2007	769 935	88,1	104 468	11,9	874403	100
2008	1 053 860	89,7	121 622	10,3	1175482	100
2009	611 490	84,8	109 619	15,2	721109	100
2010	807 176	85,7	134 610	14,3	941786	100
2011	1 191 052	87,1	176 568	12,9	1367620	100
2012	1 265 551	86,9	190 952	13,1	1456503	100
2013	1 207 080	85,6	202 443	14,4	1409523	100
2014	1 067 092	83,1	217 030	16,9	1284122	100
2015	573 412	75,1	189 901	24,9	763313	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

الهيئة العامة للإحصاء السعودية2016 .

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن: هيكل الصادرات السعودية يعتمد على قطاع المحروقات، طوال فترة الدراسة بنسبة أكثر من 85% من إجمالي الصادرات حيث تتراوح نسبتها في الفترة (2005-2015) مابين 89.2%و 75.1% على التوالي والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم 9.2 تطور حصيلة صادرات المحروقات وخارج المحروقات للسعودية (2006-2015)

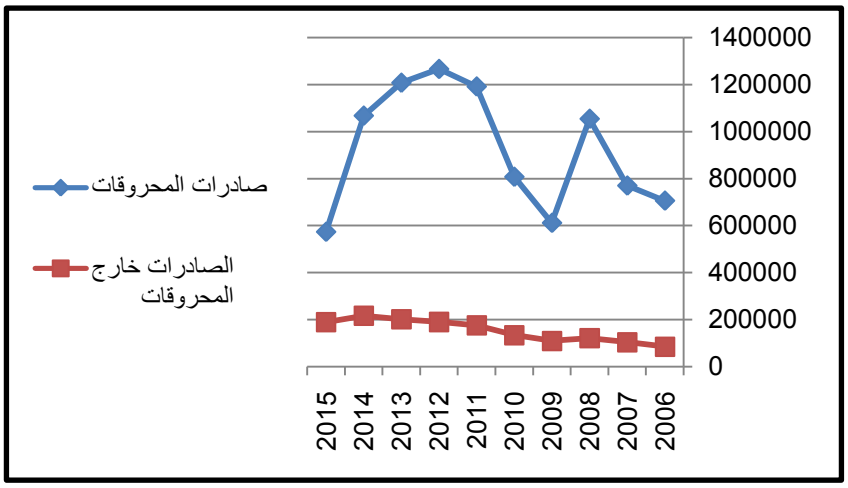

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (10)

سجلت سنة 2006 ما قيمته 705811 مليون ريال في حين وصلت الحصيلة سنة 2015 إلى 573412 مليون ريال وهي أدنى قيمة بالنسبة للفترة المدروسة بنسبة 75.1% من إجمالي الصادرات، لكن عرفت الحصيلة تزايد لتصل إلى ما قيمته 1 265 551مليون ريال سنة 2012 بنسبة 86,9% وفي عام 2009 انخفضت الحصيلة مرة أخرى إلى 490 611 مليون ريال لكن ما لبث أن انتعشت الحصيلة بحلول 2010 لتسجل ما قيمته 176 807 مليون ريال أي بنسبة زيادة قدرها 24.24% مقارنة بالسنة الماضية.

أما بالنسبة للمنتجات خارج قطاع المحروقات فنسبة مساهمتها في الصادرات السعودية لا تتعدى14%. حيث سجلت القيمة 529 85 مليون ريال في سنة 2006 وتطورت القيمة لتصل إلى 030 217 مليون ريال سنة 2015 بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات السعودية 10,8% و 24,9% على التوالي . خلال هذه الفترة قد سجلت تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات خارج المحروقات ونسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية حيث كانت سنة 2015 السنة التي سجلت أكبر نسبة مساهمة ب 24,9% وتليها سنة 2014 بنسبة 16,9% أما باقي السنوات فكانت معظم النسب المسجلة أكثر من 10%.

لقد عرفت سنة 2014 انتعاش الصادرات وتزايد ملحوظ حيث سجلت أعلى حصيلة بقيمة 030 217 مليون ريال، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية الصادرات خارج مجال المحروقات عن طريق تنويع القاعدة الانتاجية، من خلال دعم الحكومة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لذا تم انشاء هيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ومراقبة أدائها،ودعم صادراتها وركزت هذه الاخيرة في نشاطاتها على التجارة والبناء والتشييد، لكن رغم هذا تبقى الجهود المبذولة ضئيلة ودون المستوى المأمول.

الفرع الثالث: أهم المنتجات غير النفطية المصدرة في السعوديةخلال الفترة (2014 - 2015):

سنقوم بتحليل هيكل المنتجات خارج المحروقات التي قامت الجزائر بتصديرها (2014- 2015) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم10.2: هيكل الصادرات خارج المحروقات السعودية خلال الفترة (2014–2015)

الوحدة: (مليون ريال)

البيـــــــــــــــان	2014		2015	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	5 785,2	0.45	5 819,6	0.76
منتجات نباتية	1 247,4	0.1	1 385,1	0.18
دهون وشحوم وزيوت وشموع نباتية وحيوانية والدهون المحضرة للأكل	936,8	0.07	920,2	0.12
منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والخل و التبغ و أبدال تبغ مصنعة	6 319,7	0.49	6 286,8	0.82
المنتجات المعدنية	1 068 143,0	83.18	574 817,3	75.31
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	73 943,1	5.76	58 818,7	7.71
اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما	71 125,9	5.54	57 756,7	7.57
جلود خام، ومدبوغة وفراء ومصنوعاتها	404,8	0.032	304,2	0.04
الأخشاب ومصنوعاته -الفحم الخشبي -الفلين	191,5	0.015	205,8	0.03
الورق ومصنوعاته والمواد المستعملة في صناعته	3 275,0	0.26	2 961,4	0.39
الأنسجة والمصنوعات منها	2 338,6	0.18	2 259,4	0.30
الأحذية وأغطية الرأس والمظلات -عصي -السياط والزهور الصناعية -مصنوعات من الشعر البشري	82,7	0.003	76,8	0.01
مصنوعات من حجر وجبس أو اسمنت والميكا وخزف وفخار الزجاج ومصنوعاته	2 007,6	0.16	1 934,5	0.25
اللؤلؤ والأحجار الكريمة وما شابهها، المجوهرات التقليدية	3 052,3	0.24	2 599,1	0.34
المعادن العادية ومصنوعاتها	15 748,2	1.23	15 110,0	1.98
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	10 173,4	0.79	10 806,8	1.42
معدات النقل وأجزاؤها	16 730,3	1.30	17 455,8	2.29
الأدوات البصرية والسينمائية والمعدات الطبية والمنبهات والساعات ،الآلات الموسيقية، وأجزاؤها	621,7	0.05	792,9	0.11
الأسلحة والذخائر ؛أجزاؤها ولوازمها	157,2	0.01	1 402,2	0.19
سلع ومنتجات مختلفة	1 602,8	0.12	1 394,8	0.18
التحف الفنية والقطع الأثرية	234,5	0.02	204,8	0.03
المجموع الاجمالي	**1 284 121,5**	**100**	**763 313,1**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: الهيئة العامة للإحصاء السعودية2016 .

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الصادرات خارج المحروقات في السعودية تتركب من العديد من الاصناف يختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات السعودية خارج المحروقات من صنف الى آخر لكن هناك 6 أصناف مهمة تحتل المراتب الاولى وهي المنتجات المعدنية في المرتبة الاولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة 75.31% من إجمالي هذه الصادرات خلال سنة 2015 والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في الملح، كبريت، اتربة واحجار، جص، كلس واسمنت، خامات معادن،وقود معدني. وهي نتيجة للتركيبة البيئية والبيولوجية للسعودية فقد عرفت المنتجات المعدنية انخفاض ملحوظ، حيث انتقلت قيمتها من 1 068 143,0 مليون ريال سنة 2014 إلى ما قيمته 574 817,3 مليون ريال سنة 2015 . والسبب راجع إلى ارتباطها الوثيق بصادرات المحروقات فكلما انخفضت هذه الأخيرة انخفضت معها.

تأتي في المرتبة الثانية المنتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها من حيث المنتجات المصدرة في هذا القطاع بنسبة 7.71% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تضم بالدرجة الأولى منتجات كيمياوية غير عضوية وعضوية، منتجات الصيدلة، اسمدة، خلاصات للصباغة والدباغة، زيوت عطرية، صابون، شموع اصطناعية. لقد عرفت الفترة (2014- 2015) انتعاش حصيلة الصادرات لهذه المنتجات.

تأتي في المرتبة الثالثة اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما من حيث المنتجات المصدرة في هذا القطاع بنسبة 7.57% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات . حيث سجلت أعلى حصيلة بقيمة 57 756,7 مليون ريال، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية الصادرات خارج مجال المحروقات.

تأتي في المرتبة الرابعة والخامسة معدات النقل وأجزاؤها والمعادن العادية ومصنوعاتها على التوالي والمتمثلة أساسا في القاطرات وعربات السكك الحديدية، مركبات جوية وأجزاؤها، سفن وقوارب .أما المعادن العادية ومصنوعاتها تتمثل في الحديد الصلب والنحاس، نيكل وألمونيوم ورصاص....الخ.

تأتي مباشرة في المرتبة السادسة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها وتليها كل من منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والخل و التبغ و أبدال تبغ مصنعة ثم الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والورق ومصنوعاته والمواد المستعملة في صناعته و اللؤلؤ والأحجار الكريمة وما شابهها، المجوهرات التقليدية ومصنوعات من حجر وجبس أو اسمنت والميكا وخزف وفخار الزجاج ومصنوعاته والأسلحة والذخائر ؛أجزاؤها ولوازمها....الخ.

الفرع الرابع: التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية خارج المحروقات (2014 - 2015)

الجدول الموالي يبين مختلف الأقاليم التي تتعامل معها المملكة العربية في القطاع خارج المحروقات:

الجدول رقم11.2: التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية خارج المحروقات (2015 – 2016)

الوحدة: (مليون ريال)

البيان	2014	2015
	القيمة	القيمة
دول مجلس التعاون الخليجي	97 413,4	79 009,3
دول الجامعة العربية الاخرى	61 874,0	44 836,2
دول اسلامية عدا العربية	67 130,6	44 663,9
دول اسيوية عدا العربية والاسلامية	685 488,9	388 133,4
دول افريقية عدا العربية والاسلامية	26 725,1	16 073,0
دول استراليا وجزر الباسفيك	2 812,0	2 934,8
دول امريكا الشمالية	170 750,9	86 533,1
دول امريكا الجنوبية	14 661,6	8 318,9
دول الاتحاد الأوروبي	156 468,3	88 997,1
دول اوروبا عدا دول الاتحاد الأوروبي	794,9	3 812,2
دول غير مبينة	2,0	1,0
الإجمـــــــــالي	1 284 121,5	763 313,1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

الهيئة العامة للإحصاء السعودية2016 .

من خلال الجدول الذي سبق التطرق اليه والمبين للتوزيع الجغرافي للصادرات السعودية خارج قطاع المحروقات فنلاحظ أن الدول الآسيوية عدا العربية والاسلامية تأتي في مقدمة الدول المستقطبة للصادرات السعودية، إذ بلغت قيمة واردات هذه الدول من السعودية 685488,9 مليون ريال سنة 2014 لتنخفض الحصيلة إلى 388133,4 مليون ريال سنة 2015 ومن أهم هذه الدول هي الصين الشعبية بقيمة 79916 مليون ريال وفي المرتبة الثانية اليابان بحكم الموقع الجغرافي بالنسبة للسعودية.

أما المرتبة الثانية نجد دول امريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة الامريكية والتي صدرت لها المملكة العربية السعودية بقيمة 66168 مليون ريال سنة 2014 لتنخفض الى 86 533,1 مليون ريال سنة 2015.

ثم المرتبة الثالثة دول الاتحاد الاوروبي إذ بلغت قيمة واردات هذه الدول من السعودية 156468,3 مليون ريال سنة 2014 لتنتقل الحصيلة الى 88997,1 مليون ريال سنة 2015 وبالتالي تصبح دول الاتحاد الاوروبي في المرتبة الثانية خلال هذه السنة وتتجاوز دول امريكا الشمالية.

أما في المرتبة الرابعة نجد دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت قيمة صادرات المملكة إليه خلال سنة 2014 ما قيمته 97413.4 مليون ريال لتنخفض الحصيلة الى 79009.3 مليون ريال خلال سنة 2015 ومن أهم المنتجات التي تصدرها المملكة هي المنتجات الزراعية والحيوانية والمنتجات الصناعية والثروات الطبيعية.[1]

فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات الخليجية ثم تليها البحرين ثم الكويت وعمان.

ثم تليها المراتب الأخرى كل من الدول الإسلامية عدا العربية بقيمة 67130.6 مليون ريال خلال سنة 2014 ثم دول الجامعة العربية الإسلامية بقيمة 26725.1 مليون ريال فهي في الواقع لا تعد منفذ للصادرات السعودية خارج قطاع المحروقات نظرا إلى البعد الجغرافي والثقافي بينها وبين السعودية لكن بالرغم من ذلك فإنها تحتل مرتبة لا تقل أهمية عن مكانة الدول الآسيوية عدا العربية والإسلامية في قائمة الزبائن، ثم دول أمريكا الجنوبية بقيمة 14661.6 مليون ريال خلال سنة 2014، اما بقية العالم فالتعامل معها شبه معدوم من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول السابق.

[1] الهيئة العامة للاحصاء، احصاءات الصادرات 2016، ص 29.

المبحث الثاني: جهود الجزائر والمملكة العربية السعودية في تنمية الصادرات

أولت الحكومتين الجزائرية والمملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا نحو تبني استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات على اثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1986،وما سببته هذه الصدمة أكد على خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد، ونتيجة لتميز الاقتصادين الجزائري والسعودي بأحادية التصدير للمحروقات أصبح لزما عليهما الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية، ولمواجهة هذه التحديات قامتا بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شانها النهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: جهود الجزائر في تنمية الصادرات

لقد تزامن إصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الأزمة النفطية عام 1986وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية [1] مما دفع بالجزائر إلى الحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، والى تبني جملة من الإصلاحات من أهمها:

الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية:

لقد اقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 في 07 أوت 1990 لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها إذ، أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة بيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر. وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 افريل 1990 ومن افريل 1991 أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها، ومستوردو البضائع الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الاسمي وفقا لما جاء به بنك الجزائر في سبتمبر 1990،[2] حيث هذه مكن المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد.

ولأجل تسريع عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار المرسوم التنفيذي 37/91 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة التجارة بالجملة يعمل لحسابه او لحساب غيره على ان يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت

[1] صالح تومي وعيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970–2002)**، **مجلة الباحث**، العدد04، سنة 2006، ص3.

[2] مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970–2001)**، مذكرة متممة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، سنة 2005/2004، ص39.

شرط وحيد وأساسي هو تسجيل المتعامل في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل الاستيراد و ذلك للسهر على انتظام المخزونات و مراقبة توزيع وتطور أسعار هذه المواد والمنتجات.

أما فيما يخص الجانب المالي التي الذي تخضع له عمليات التجارة الخارجية فقد حددتها التعليمة 03/91 التي صدرت من قبل بنك الجزائر حيث تعالج شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها تجار الجملة، حيث وضعت بذلك 3 شروط هي:

- إجبارية توطين الواردات؛

- إجبارية الحصول وتعبئة التحويلات الخارجية المناسبة لطبيعة وحجم السلع المستوردة وذلك بالاتفاق مع بنك التوطين؛

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية.[1]

وأما فيما يخص الصادرات تم فتح مجال واسع لزيادة الصادرات وتنويعهاإذ، ننجد عدا السلع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك 9 افريل 1994 والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير وتشمل: أشجار النخيل، الغنام الأبقار الولود إلى جانب الأشياء التي تمثل المنفعة الوطنية من الناحية التاريخية وأ الفنية أو الأثرية، فان كل السلع الأخرى محررة للتصدير بل ويذهب القرار إلى ابعد من ذلك، حين اظهر إمكانية تصدير البضائع المشار إليها في الحالات الاستثنائية شرط الحصول على ترخيص بذلك على ان يتم الأخذ بعين الاعتبار جودة المواد المعدة للتصدير ومطابقتها.

كما ألغيت أيضا دفاتر الشروط بواسطة قرار 1994/07/02، وكذا إلغاء إجبارية حساب العملة الصعبة و قابلية العملة الوطنية للتداول بالنسبة للعمليات الجارية مع الخارج، أما في سنة 1995 قامت الدولة بتحسين

[1] ايات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر(الجزائر – مصر)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص 140-141.

الحساب الجاري على المدى المتوسط والتحرير الكامل للتجارة الخارجية والسعي إلى تخفيف عبء المديونية عن طريق تشجيع الصادرات غير النفطية وقد اعتمدت الدولة إنشاء مؤسسات لتنمية الصادرات.[1]

الفرع الثاني: تخفيض قيمة العملة الوطنية:

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فالدينار الجزائري بدا يعرف انخفاضات متتالية وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد السوق وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فانه أصبح للبوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف و التجار ة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي وأمام الصعوبات التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية فان السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار،[2] حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدرب22% سنة 1991، ثم 17.40% سنة 1994، حيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 963.4 إلى 776.17 دينار جزائري ويهدف هذا التخفيض إلى:

- استعادة التوازن الخارجي؛

- تشجيع الصادرات الجزائرية واعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات؛

- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي؛

- زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية.[3]

---

[1] سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2003/2002، ص 65-66.

[2] محمد راتول، الدينار الجزائري، نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، سنه 2007، العدد04، ص245.

[3] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوورمتو سطية)** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، سنة2013/2012، ص153.

الفرع الثالث: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية:

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، انشئت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة وذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية وسعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

أولا: وزارة التجارة الوطنية: أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية، بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994، وبالتالي حددت كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛

- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شانها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعيها وتنفيذها؛

- تصور منظومة إعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية؛

- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية؛

- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي؛ [1]

بالإضافة إلى مديرية عامة للتجارة الخارجية تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم (208/94) الصادر في 16 جويلية 1994 وتتشكل حسب المادة الثانية منه من مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف من مديريات فرعية، في كل من: أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية، ومديرية أخرى ل لعلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتهتم بالعلاقات مع دول اتحاد المغر ب العربي و المنظمات الدولية المتخصصةو، أخيرا مديرية لترقي التبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات.

من خلال هذه المهام وهذه البنيات التنظيمية يتبين لنا من خلال هذه البنيات التنظيمية، رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات غير النفطية، واذا لم تعد الوزارة بهذا المعنى جهة محايدة، بل أصبحت أداة في

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، سنة 2011/2010، ص157.

يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو لتصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

ثانيا: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجيةPROMEX

انشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم(327/96) المؤخر في 1 اكتوبر1996، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، والملاحظ إن إضفاء الطابع الإداري على الديوان يجعله مجرد مؤسسة إدارية، وهو ما قد يعرضهلمخاطر البيروقراطية، والجمود الإداري خاصة إذا ما أدركنا طبيعة المهام المكلفة بها والتي تتطلب المرونة والتكيف مع متغيرات التجارة الدولية، حيث تحدد المادة الأساسية لهذا الديوان:[1]

- إعداد برامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها؛

- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛

- وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات؛

- انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية؛

- تطوير الاستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء الب رامج الخاصة بالتبادلات التجارية.

ثالثا:الغرفة الوطنية للتجارة والصناعةCACI:

انشات هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) الصادر في 03 مارس 1996 وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة، وتتمثل مهامها في:

[1] نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول ا لمنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية**، جامعة الشلف، سنة 2004، ص17.

– القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية؛

– تقوم الغرفة بالمساهمة في تنظيم الملتقيات، والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني،وخارجه. مثل المعارض والندوات والمهام التجارية، التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج؛

– توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة؛

– وانجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير؛

– وفضلا عن ذلك تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها ويمتد اختصاص هذه الهيئة الى المنازعات التجارية الدولية، كما تنص المادة السادسة من مرسوم انشاء الغرفة.[1]

رابعا:الشركة الجزائرية للمعارض والتصديرSAFEX

هي مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات السهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض التي انشات في سنة 1971، وتتمثل المهام الرئيسية للصافكس في:

– تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.

– استغلال وتطوير الهياكل.

– استيراد وتصدير.

– ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة.

– تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية و الكمية ولتخطيط عمليات التصدير، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم.

[1] زير ريان، **اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005–2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 113.

الفرع الرابع: التحفيزات الجبائية للتصدير:

تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق وما يتطلبه من بيئة اقتصادية حديثة، عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات زإصلاحات عديدة منذ 1990 في إطار قوانين المالية، والتي استهدفت ما يلي:

- تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين سشتغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعامين في فرض الجباسة (الدخل والاملاك)؛
- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال منح التحفيزات للأنشطة ذات الاولوية، واستعمال الوسيلة الجبائية من اجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة والحساسة؛
- وقد كان من بين هذه التحفيزات الجبائية التي جاء بها المشرع الجزائري بغرض ترقية الصادرات مايلي:[1]
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA، فالمادة 13 من قانون الرسم على رقم الاعمال TCA تنص على أنه يعفى من TVA مايلي:
  - ✓ أعمال البيع التي تخص السلع المصدرة بشرط ان لا يتعارض التقدير مع القوانين والانظمة المعمول بها؛
  - ✓ شراء او استيراد بضائع من طرف مصدر بغرض ادخالها في عملية التصنيع من اجل التصدير او حفظ وتغليف المواد الموجهة للتصدير، او الخدمات الاخرى المرتبطة بعمليات التصدير او لاعادة تصديرها على حالها؛
  - ✓ يمكن استرجاع TVA في عمليات التصدير لبضائع الاعمال والخدمات أو تسليم السلع والتي تكون محل اعفاء عند الشراء؛
- الاعفاء من الرسم على ارباح الشركات IBS، حيث تعفى لمدة 5سنوات ابتداءا من سنة 2001 عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير، باستثناء تلك المتعلقة بالنقل البري والبحري والجوي وكذا إعادة التامين والبنوك، وفق ما جاءت به المادة 172 من قانون الضرائب المباشرة. وهذا شريطة ان تتعهد هذه المؤسسات باعادة إستثمار الارباح المحققة من خلال مثل هذه العمليات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP على رقم الاعمال المحقق من التصدير، مع بعض الشروط؛
- الاعفاء من الدفع الجزافي.

[1] مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقسق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات كلية العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 90.

الفرع الخامس: التحفيزات الجمركية:

ما من شك بان لادارة الجمارك دور بارز في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية، بحيث تؤثر الانظمة الجمركية بشكل فعال في ترقية الصادرات وتنميتها، كما تشجع أيضا على زيادة الانتاج المحلي وزيادة تغلغله في السوق الدولي. لذلك سعت الحكومة الجزائرية لاجراء اصلاحات على ادارة الجمارك بغرض ضمان التوفيق بين التوسع في منح التسهيلات للاعوان الاقتصاديين وتحقيق المراقبة الفعالة وفقا لتعليمات المنظمة العالمية للجمارك . وقد جاءت هذه الاصلاحات باستصدار قانون الجمارك 98-10 المؤرخ في 24 اوت 1998، والذي قام بتكليف مصالح الجمارك بمهام جديدة تعني بتوجيه الاقتصاد الوطني وفقا لسياسات الدولة، والعمل على تسهيل المبادلات التجارية وترقية الاستثمار في اطار الارتقاء بادارة الجمارك وجعلها شريكا اقتصاديا فاعلا.[1]

لقد تضمن القانون 91- 90 بتاريخ 27 افريل 1991 المعدل والمتمم بالمرسوم 91-241 المؤرخ في 20 جويلية 1991 مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية للنظام المنسق بروكسل 14 جوان 1983، وبالتالي تجسدت التعريفة الجمركية في الجزائر إبتداءا من سنة 1992 . كما صادقت الجزائر على بروتوكول تعديل اتفاقية كيوتو بتاريخ 06 جوان 1999 من خلال المرسوم الرئاسي 2000-447 بتاريخ 23 ديسمبر 2000 وذلك من اجل تبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية والانظمة الجمركية.

فقد كان لتطور السياسة التعريفية اثر واضح من خلال انخفاض الضغط الجبائي على التجارة الخارجية بحيث اصبحت:

- نسب الحق الجمركي: 0%، 5%، 15%، 30%؛
- نسب الرسم على القيمة المضافة: 0%، 9%، 19%.

يضاف الى هذا انه لا توجد رسوم او حقوق مطبقة على العملية التصديرية في الجزائر حاليا.

أما بخصوص التسهيلات الجمركية والحد من التعقيدات في اجراء التصدير، فقد نص قانون الجمارك 98-10 على جملة من التسهيلات في هذا المجال نذكر منها:

❖ تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المنفصل؛

[1] مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 91.

- ❖ تسهيلات مراقبة البضائع؛
- ❖ تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم؛
- ❖ تسهيلات في نمط تحصيل الحقوق والرسوم؛
- ❖ تسهيلات في الاجراءات الجمركية.

المطلب الثاني: جهود المملكة العربية السعودية في تنمية الصادرات

تعتبر السنوات الحالية مهمة في تاريخ السعودية انطلاقا من الخطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي. ويعتبر التحول الوطني هدفاً إستراتيجياً للسعودية، تنتقل من خلاله البلاد تدريجيا من الاعتماد على البترول في اجمالي الدخل الوطني وتوفير الوظائف والمورد المالي لميزانية الدولة، وذلك لخفضه بتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال القطاع الخاص وبمساهمة الدولة في ذلك استعداداً لمرحلة ما بعد نضوب البترول. اعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية » 2030 وإدراك التحديّات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام 2020 م. واختير هذا الإطار الزمني ليمثل أهداف مرحلية يمكن من خلالها التخطيط بشكل أقرب لأرض الواقع. وشملت رحلة تحديد المستهدفات مقارنتها مع التجارب والمعايير الإقليمية والدولية وانطلاقاً من الوضع الحالي وذلك عبر جهد مشترك بين المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة والجهات المعنية وهيئة العامة للإحصاء، سنعرض فيما يلي استراتيجيات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي التي وردت ضمن برنامج التحول الوطني 2020:

الفرع الاول: استراتيجيات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي التي وردت ضمن برنامج التحول 2020

أولا:استراتيجية التنويع الناتج المحلي: [1]

يظهر من خلال الجدول رقم 12.2، استراتجية تنويع الناتج المحلي الاجمالي، حيث تستهدف إلى تحسين نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة متقاربة إلى المعيار الاقليمي و العالمي بنسبة تقارب 69% .

[1] بوشول السعيد، غانية نذير، استراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة: المملكة العربية السعودية، ملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي، جامعة عنابة، خلال الفترة 14، 15 أكتوبر2017.

الجدول رقم 12.2: استراتيجية التنويع الناتج المحلي

الهدف الاستراتيجي	تنويع الناتج المحلي				
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث				
	نأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية				
	تطوير قطاع السياحة والترفيه				
	توطين قطاعات الطاقة المتجددة				
	توطين قطاعات المعدات الصناعية				
	تطوير قطاع تقنية المعلومات				
	تطوير قطاع التعدين				
	تطوير قطاع النفط والغاز				
مؤشر الاداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
اجمالي الناتج المحلي غير النفطي	1.422	تحت الدراسة	مليار	1028.87	5651.56
نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي الى اجمالي الناتج المحلي	58	تحت الدراسة	%	69	84
معيار التنوع للقطاعات غير النفطية	0.14	تحت الدراسة	عدد	0.042	0.118

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعودية، http://vision2030.gov.sa

ثانيا: استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية:

تستهدف السعودية التنويع الاقتصادي من خلال الرؤية 2030 زيادة قيمة الصادرات من السلع غير النفطية إلى ما قيمته 330 مليار ريال سعودي، والوزارة المسؤولية في تنفيذ هذا الهدف وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية .

الجدول رقم 13.2: استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية

الهدف الاستراتيجي	زيادة صادرات السلع غير النفطية				
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث				
	ايجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصاديا				
	تاسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية				
مؤشر الاداء	**خط الاساس**	**المستهدف 2020**	**الوحدة**	**معيار اقليمي**	**معيار عالمي**
قيمة الصادرات من السلع غير النفطية	185	330	مليار ريال سعودي	تحت الدراسة	تحت الدراسة

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030 .

ثالثا: استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية:

يبين الجدول رقم 14.2 الهدف الاستراتيجي الثاني، يستهدف وزارة المالية السعودية للوصول إلى قيمة 530 مليار ريال سعودي لتحقيق التوان في الميزانية، ويعتبر ضمن استراتيجية تنمية الايرادات غير النفطية .

الجدول رقم 14.2: استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية .

الهدف الاستراتيجي الثاني	تنمية الايرادات غير النفطية				
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	تحقيق التوازن في الميزانية				
مؤشر الاداء	**خط الاساس**	**المستهدف 2020**	**الوحدة**	**معيار اقليمي**	**معيار عالمي**
قيمة الايرادات غير النفطية	163.5	530	مليار ريال سعودي	10.9	691.02

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030 .

رابعا: استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول رقم 15.2، والذي الذي يمثل الهدف الاستراتيجي الرابع، وتعتبر وزارة وزارة التجارة والاستثمار المسؤولة على الوصول إلى الهدف المنشود خلال 2020 35% كنسبة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

الجدول رقم 15.2: استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي .

الهدف الاستراتيجي الرابع	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي				
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة				
	دعم الأسر المنتجة				
	دعم ريادة الاعمال				
مؤشر الاداء	**خط الاساس**	**المستهدف 2020**	**الوحدة**	**معيار اقليمي**	**معيار عالمي**
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	33	35	%	60	لاينطبق
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي	20	21	%	36	51

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعودية.

الفرع الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في السعودية

التي تتمحور عبر أربع محاور أساسية:

اولا: سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي .

- تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية.
- تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك.
- وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط.
- تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.

ثانيا: الإطار التنظيمي والمؤسساتي لموصلة نمو القطاع الخاص .

- تبسيط البيروقراطية الحكومية ؛
- تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة ومتابعة تنفيذها ؛
- تعزيز زيادة التكامل التجاري ؛
- مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة (كتبسيط اللوائح وتسهيل حل النزاعات العمالية، ووضع حوافز لمشاركة أقوى للمرأة في القوى العاملة)، وتعزيز ظروف عمل أفضل ؛
- خفض الإقراض الموجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل ؛
- تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص .

- تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين ؛
- زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضاً ؛
- تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص؛
- تقديم / تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل وتكون لديهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل ؛
- الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام ؛
- تعزيز عمليات الشراء عن طريق عروض المزادات(المناقصات) وبحث جدوى المشروعات.

رابعا: السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا .

- تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الإعتماد(الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية ؛
- تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز جودة الإدارية، وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور ؛
- دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد ؛
- تعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية ؛
- تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

خلاصة الفصل

تواجه اقتصادات الدولتين الجزائرية والسعودية المصدرة للنفط العديد من التحديات حيث تواصل أسعار النفط انحدارها حيث شهدت السنوات الماضية عدداً من الأحداث الديناميكية التي أثرت على اقتصادات هذه الدول المصدرة للنفط بحيث دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف الاهتمام بتنمية الصادرات والتنويع، حيث دخلت الدولتين الجزائر والسعودية نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، والدولتان تعتبران من الدول المتضررة من الاعتماد على النفط في تمويل ايراداتها، حيث شرعت الجزائر في اتخاذ عدة إجراءات في سبيل تنويع وتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة ومن جملة هذه الاجراءات تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية بالاضافة الى الاصلاحات الضريبية والجمركية التي عرفتها الجزائر وكذا انشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التسويقية والتمويلية والتأمينية،ولكن رغم هذه الجهود فانه لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة، حيث مازالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية.

أما السعودية فقد شرعت في إنجاز برنامج جريء للإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030 " التي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي، من خلال الانسجام والتوافق بين التطور في أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية والتطور المأمول في شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لنحسن الأداء الكلي للاقتصاد، ويبقى التنويع الاقتصادي تحدي بالنسبة للملكة العربية السعودية في ظل البرنامج التحول الوطني 2020، بهدف تحديد الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية »2030 .

انطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب: سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي ؛ الإطار التنظيمي والمؤسساتي لموصلة نمو القطاع الخاص ؛ القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص ؛السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا .صفة عامة، التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيجًا دقيقاً ومتجانسا ومتكاملا من الإصلاحات و الاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.

الخاتمة

تسعى كل من الجزائر والمملكة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال المساعدات والتسهيلات التي تمنحها للمصدرين و بإسهام كل الأطراف المتدخلة في عملية التصدير، ومن بين التسهيلات، تلك التي تقدمها إدارة الجمارك للمصدرين لتشجيعهم على اقتحام الأسواق الخارجية، الخاصة بالتصريح الجمركي، بتخفيف الأعباء على المؤسسة كاسترداد الرسوم الجمركية، بتقليص مدة الجمركة والاستفادة من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد.

بينما التسهيلات التي تقدمها إدارة الضرائب متمثلة في الإعفاءات الجبائية كالإعفاء من الرسم على النشاط المهني عند التصدير، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات واسترجاع الرسم على القيمة المضافة على عمليات التصدير.

عرفت عملية التصدير بعض التسهيلات الأخرى وهي متنوعة تساهم في التخفيف من المشاكل التي يواجهها المصدرون في عملياتهم، كالتقييد في السجل التجاري، مراقبة الصحة النباتية والحيوانية والإجراءات المرفئية،ولا ننسى الدور الذي تقوم به مؤسسات الدعم والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، من حيث مرافقة المؤسسات المصدرة عن طريق تقديم خدمات لإجراء الدراسات الاستكشافية عن الأسواق الخارجية، وتأطير المصدرين في مختلف المعارض والعروض والصالونات الدولية وغيرها.

كما استفادت الجزائر والسعودية من مساعدات مادية وتقنية من هيئات دولية لدعم مجهوداتها المبذولة لإصلاح قطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال عدة برامج التي قدمت الدعم لكل الأطراف المساهمة في عمليات التصدير، المصدرين والمؤسسات المتدخلة في التصدير .

إلا أنه لم تؤد التسهيلات والتحفيزات المقدمة لقطاع التصدير إلى ترقيته، وهذا ما لمسناه من خلال دراسة هيكل الصادرات خلال الفترة (2005- 2015)، حيث بقيت ترتكز على منتوج وحيد أساسي "المحروقات" بنسبة تتراوح بين 96% و 98% طيلة الفترة المدروسة، وتمثل السلع والمنتجات غير النفطية بين 2% و 4% من إجمالي الصادرات لنفس الفترة، وأكثر من نصف الصادرات توجه نحو أسواق الاتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر ودول اسيوية عدا العربية والاسلامية بالنسبة للمملكة العربية السعودية، مما يجعلها عرضة للتقلبات التي قد تحدث في اقتصاديات هذه المنطقة من أزمات وركود.

يبقى ترمية الصادرات خارج المحروقات مرتبط بضمان محيط مناسب للتصدير باعتباره الحافز على تشجيعها.

لهذا فالحوافز التي منحت للمصدرين لم تعط النتائج المرجوة، مما يجعلنا نحاول الإجابة على الأسئلة التي طرحناها من خلال اختبار الفرضيات التي وضعناها.

اختبار الفرضيات:

نصت الفرضية الأولى بأنه:" عرفت الجزائر والسعودية رفع مساهمتها في التبادلات الدولية بتغيير تخصصها في الإنتاج " تحققت هذه الفرضية بنسبة ضئيلة، فالدولتان نجحت في الاندماج في التجارة الدولية بتغير هيكل صادراتها من المواد القاعدية إلى المنتجات المصنعة وذلك لانتهاجها منهج تنموي مبني على التصنيع لغرض التصدير و استفادت من عملية التحويل أو الإخراج التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسيات لبعض الصناعات.

أما الفرضية الثانية نصت" لازالت تمثل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضئيلة رغم المجهودات المبذولة في إطار تنميتها وتتميز بالضعف وهي محط أنظار السياسات الاقتصادية لكل من البلدين إلى يومنا هذا ". حيث أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا تزال ضئيلة مما يوحي بأن إنتاج الإستثمار ات الأجنبية المباشر موجه أساسا لسوق المحلي، وهذا يدل على أن السياسات والإصلاحات التي تسعى الدولة من خلالها الى ترقية الصادرات خارج المحروقات لم يرتقي إلى المستوى المطلوب ومازال الاقتصاد الوطني يعتمد بشبه كلي على الصادرات المحروقات وهذا ما أثبته المشاكل الاقتصادية الأخيرة في أواخر 2015 وبداية 2016.

أما الفرضية الثالثة التي تقول: " الإطار التحفيزي لتشجيع الصادرات في الجزائر والسعودية متنوع لكنه يبقى غير كاف " إن هذه الفرضية محققة. تتعدد الحوافز التي تقدمها الدولتان لقطاع التصدير منها المالية بإنشاء صناديق خاصة بترقية الصادرات لتقديم الدعم المالي للمصدرين بتغطية جزء أو كل النفقات الخاصة بتصدير منتجاتهم والأنشطة المرتبطة بترقية الصادرات. وأخرى جمركية وجبائية بتخفيف الإجراءات الجمركية وتسهيل عملية الجمركة ومنح الامتيازات للمصدرين والاستفادة من إعفاءات جبائية على الصادرات. إضافة إلى تسهيلات أخرى استفاد منها القطاع استجابة لمتطلباته، دون أن ننسى مؤسسات الدعم التي أوكلت لها مهمة التوعية و المرافقة. برغم كل هذا تبقى التحفيزات غير كافية حيث هناك خلل في تطبيقها، إذ بقيت بعضها حبراً على ورق ولم يستفد منها المصدرون وأخرى ينتظر الالتفاتة إليها كدعم تمويل عمليات التصدير من طرف الجهاز المصرفي والمرافقة في الأسواق الخارجية.

أما الفرضية الرابعة التي تقول: " من بين الاسباب التي دفعت كل من الجزائر والسعودية الى التوجه نحو تنمية الصادرات خارج المحروقات هي فشل الجهود والاليات المتبعة قبيل الازمة النفطية سنة 1986"إن هذه الفرضية محققة.وهذا راجع الى خطورة الموقف الذي تعرفه كل من الجزائر والسعودية في اعتمادها الشبه كلي على الصادرات النفطية، والمشاكل الاقتصادية التي يمكن ان تحدث من جراء تراجع اسعار النفط.

فيما يتعلق بالفرضية الخامسة القائلة بأنه" عائدات الصادرات غير مستقرة لعدم تنوع هيكل الصادرات لكل من الجزائر والسعودية " . إن هذه الفرضية صحيحة، فخلال الاحدى عشرة سنة وهي المدة المحددة للدراسة والممتدة من 2005 إلى2015 لم يتغير خلالها هيكل الصادرات الجزائرية و السعوديةعلى التوالي 97% و89%

هي محروقات، و3% و11% فقط هي سلع ومنتجات غير نفطية، مما يجعل العائدات الخارجية غير مستقرة وعرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن مختلف الأزمات (النفطية والمالية) وانعكاساتها.

عند دراستنا للفرضية السادسة والتي مفادها " تنمية الصادرات مرتبطة بوضع إستراتيجية واضحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ". تحققت هذه الفرضية، فتطوير الصادرات متعلق بتطوير وتنمية مختلف القطاعات ضمن إستراتيجيات شاملة. نقص الإنتاج في قطاع الصناعة راجع لغياب الإستثمارات المنتجة. إلا أن القطاع عرف الانطلاقة وفق إستراتيجية انعاش وتنمية الصادرات التي سطرت له .

النتائج :

في ما ضوء خلصت إليه الدراسة من اختبار للفرضيات، يمكن تقديم مجموعة من النتائج المتوصل إليها نوجزها فيما يلي:

- إن تغيير هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الإنتاج الوطني المنتج للثروة؛
- رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر والسعودية اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخير ة بقيت تراوح مكانها، وذلك لكون جميع الإجراءات ترقيعية، لم تصل إلى حد التغير من بنية الاقتصاد الجزائري والسعودي وتحسين من خصائصه الهيكلية، مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابقة، الندرة، التبعية.
- الإطلاع على تجارب الدول الناشئة كدول جنوب شرق آسيا، ودول بريكس(البرازيل، روسيا، الهند الصين وجنوب افريقيا) ضروريا لاستخلاص العبر من تجاربها في ميدان التصدير واندماجها في التجارة الدولية؛
- الإطار التحفيزي للصادرات يوفر مناخاً مناسبا للمستثمرين، قانون استثمار مناسب ومرن، تنظيمات ملائمة، كاستقرار العملات ، ضمان الحصول على العقار الصناعي . مع منح التسهيلات اللازمة والكافية للمؤسسات المصدرة ومرافقتها محليا وفي الأسواق الخارجية، حيث يبقى دور مؤسسات المساعدة في تدعيم الصادرات والصناعة في الجانب التوعوي والتحسيسي والمرافقة الإدارية .

التوصيات :

في ختام هذا البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتنمية الصادرات خارج المحروقات لكل من الجزائر والسعودية، وتجاوز الاقتصاد المبني على مصدر وحيد، كما يلي:

1. العمل على الاقتداء بتجارب الدول التي استطاعت الخروج بالصادرات خارج المحروقات من دائرة التخلف؛
2. ضرورة توفير شبكة متكاملة من المعلومات حول نشاط التصدير لخلق ربط بين المصدريين والاسواق الدولية ومعرفة اتجاهات المنافسة بها.وبالتالي القيام برسم سياسة تصديرية بناءا على مجموع المعلومات المتوفرة؛

3. الاهتمام باستراتيجية المشروعات ذات التوجه للعملية التصديرية، وتوفير الامكانيات والدعم اللازم لها لما تلعبه من دور هام في تنمية الصادرات خارج المحروقات؛

4. نظرا لاهمية قطاع الصادرات خارج المحروقات فإن السلطات ملزمة باستغلال مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاق المبرم مع الاتحاد الاروبي، لانتزاع أكبر قدر ممكن من الفرص لتنمية هذا القطاع لمجابهة المنافسة الاجنبية، وتوفير المناخ الاستثماري المحفز لجلب الاستثمار الاجنبي؛

5. الاهتمام بالتسويق الدولي كمقاربة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، بالنظر إلى التسويق على انه من العوامل الاساسية لتحقيق موقف تنافسي متميز في بيئة الاعمال؛

6. يجب حث البنوك التجارية على بذل المزيد من الاهتمام بالقيام بوظيفتها فيما يتعلق بتمويل الصادرات،حيث أن لهذا الدور أهمية بالغة بالنسبة للدول النامية التي تهدف إلى تنمية صادراتها خارج المحروقات، بغض النظر عن هيكل الصادرات أو فترات الائتمان الممنوحة للمشترين الأجانب، وذلك لأن المشكلة الأساسية التي تعاني منها البنوك التجارية وهو عدم تطورها الكافي وغير الملائم فيما يتعلق بشكل وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للمصدرين؛

7. لا بد من العمل على انعاش الاستثمار في القطاعين العام والخاص وادخال تجهيزات الانتاج الحديثة وهذا للتكيف مع حاجيات السوق المحلية والتصدير بالتعاون مع الشركاء ورؤوس الاموال الخاصة الوطنية والاجنبية والتحضير لمواجهة المنافسة وخاصة في ظل انضمام المملكة الى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

افاق الدراسة

إن العمل الذي قمنا بإنجازه حول الصادرات خارج قطاع المحروقات يتطلب بحوثا أكثر عمقا وتشعبا في المستقبل، تمس بالمجالات الآتية:

1 - دراسة مستفيظة حول تطوير القطاعات الاقتصادية (صناعة، فلاحة، سياحة) ؛

2 - بحوث حول جودة وسعر المنتوج الجزائري والسعودي كي يصبح منافسا في الأسواق العالمية؛

3 - الشروع في وضع ورسم إستراتجية لتطوير قطاع الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. روبير. ج بارو، **محددات النمو الاقتصادي**، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009.
2. توفيق سعيد بيضور، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط3، 1994.
3. جميلة جوري، **اسس الاقتصاد الدولي**، الطبعو الأولى، دار اسامه للنشر، الجزائر،2013.
4. عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، بيروت، الدار الجامعية، 1999.
5. أحمد خليل خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكراللبناني، بيروت، 1997.
6. محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن،2006.
7. محمد سيدعابد،**التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،2001.
8. محمود حامد عبد الرزاق،**تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
9. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
10. محمد عبد العزيز، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة، بدون سنة.
11. محمد عبد المنعم عفر واحمد مصطفى فريد، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1999.
12. سامي حاتم عفيفي و محمود حسن حسني، **مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991.
13. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية**،الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
14. نعيمي فوزي وفراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية:دروس في قانون الاعمال الدولي**،الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، أكتوبر 1999.
15. شعبان رأفت محمد، نظم **تمويل وضمان ائتمان الصادرات (مع دراسة التجربة المصرية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
16. رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
17. محمد الناشد، **التجارة الداخلية و الخارجية ماهيتها تخطيطها**، منشورات الجامعة، حلب، 1977.
18. محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

2- الرسائل والاطروحات الجامعية:

19. إلهام أيت بن اعمر بن عجال،**آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقـع وآفـاق**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2016.
20. بلقلة براهيم،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009.
21. بوالعام سميرة،**أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2001.

22. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات في خارج المحروقات في ظل التطورات الدهنية الراهنة،** دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،سنة2013/2012.

23. خامد مصطفى،**واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها،** مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

24. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزواعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر،**غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

25. زير ريان، **اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005–2014)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

26. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، سنة 2011/2010.

27. سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2002 /2003.

28. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوورومتو سطية)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، سنة 2013/2012.

29. قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حالة تنويع الاقتصاد الجزائري،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

30. مريم قد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2016.

31. قسوم ميساوي الوليد، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادر ات الصناعية في الجزائر مع اخذ الفترة الممتدة من 1978 الى2006**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007.

32. مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970–2001)**، مذكرة متممة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، سنة 2005/2004.

33. مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقسق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات كلية العلوم الاقتصادية،غير منشورة،جامعة بن يوسف ين خدة، الجزائر، 2007/2006.

34. ايات االله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر(الجزائر – مصر)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011/2010.

3– الدوريات والمجلات:

35. صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، **مجلة الباحث**، العدد04، سنة 2006.

36. محمد راتول، الدينار الجزائري، نظرية اسلوب المرونات واعادة التقويم، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، سنه 2007، العدد04.

37. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، العدد 11، سنة 2011.

38. سعيد رشيد عبد النبئ،التجربة الكورية الجنوبية في التنمية،**مجلة دراسات دولية**، العدد 38، سنة 2008.

39. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة الباحث**، عدد 2002/1، ج ورقلة.

40. بوعشة مبارك،تجربة تايوان التنموية،مجلة العلوم الانسانية، **بحوث اقتصادية**، العدد31، المجلد ب، جوان 2009.

4- الملتقيات:

41. بوشول السعيد، غانية نذير، استراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة : المملكة العربية السعودية، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أزمة النفط : سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي** ، جامعة عنابة، خلال الفترة 14، 15 أكتوبر2017.

42. نوري منير، لجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية** جامعة الشلف، سنة 2004.

5- التقارير:

43. الهيئة العامة للاحصاء، احصاءات الصادرات 2016.

44. إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2014.

45. إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2016.

46. المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك CNIS.

47. الديوان الوطني للاحصائيات O N S 2010.

6- المواقع الالكترونية

48. نبيل بوبيبة، **محاضرات في التنمية التصنيع كأسلوب للتنمية** ، جامعة جيجل، سنة 2009/2008، متاح على الموقع: www.dzworld.net/vd/showthread.php! f=52172، تاريخ الزيارة2018/03/10 على الساعة 10:20.

49. سمير زهير الصوص، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية** ، متاح على الموقع : com / export .strategy Htm، . myqalqilia تاريخ الزيارة 2018/4/6، الساعة 10:36.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1- Livres

50. KADA AKACEM**, comptabilities**, nationale, opu, ALGER, 1990.

51. SILEM Ahmed et ALBERTINI (J.M**), Lexique d'économie**, DALLOZ, Paris, 4éme Edition, 1992.

52. GillisMalcolm, H.Perkins Dwight, **Economie Du Développement**, Belgique, Nouveaux horizons, 1990.

2- Rapports

53. .Bank of Algeria, **Bulletin Statistique Trimestriel**, Juin 2012

54. Bank of Algeria, **Bulletin Statistique Trimestriel**, mars 2015.

55. Bank of Algeria, **Bulletin Statistique Trimestriel**, mars 2017.

3- Sites Web

56. www.**startimes.com** 1 ! f = 241123142 date de consultation le 6/4/2018 heure 22:16.